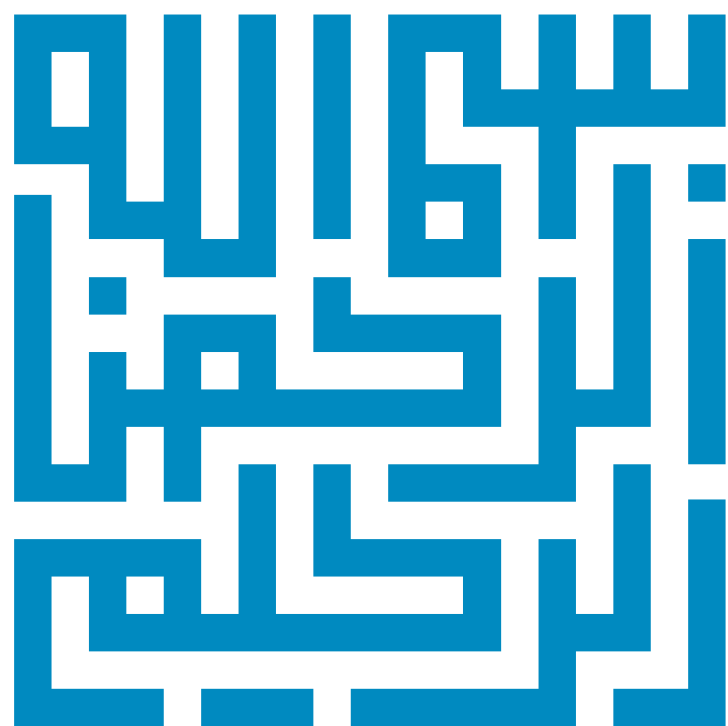


التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2025



الملخص التنفيذي





”

بعد مرور عقد من التنمية الشاملة في ظل رؤية المملكة 2030، قدمت بلادنا خلالها نموذجًا استثنائيًا في تحويل الرؤى إلى واقع، بإرادة أبناء وبنات هذا الوطن، ومؤسساته الفاعلة. وإن ما حققناه من إنجاز في الأعوام الماضية يضعنا أمام مسؤولية كبرى لمضاعفة جهودنا، وتكثيف خططنا وأدواتنا بما يعزز المكتسبات ويضمن استدامة الأثر، واضعين نصب أعيننا المزيد من الرفعة لهذا الوطن وشعبه.

— صاحب السمو الملكي الأمير —

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء،
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية



”

تمضي بلادنا بحمد الله نحو مستقبل أفضل مع ما حققته رؤية المملكة 2030 من منجزات منذ إطلاقها قبل عشرة أعوام؛ لتكون بلادنا نموذجًا في استغلال الطاقات والثروات والمميزات؛ من أجل تنمية شاملة يلمس أثرها المواطن.

— خادم الحرمين الشريفين —

المملكه السعوديه
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

المقدمة

انطلقت رؤية السعودية 2030 في رطلتها قبل عشر سنوات، من إدراك عميق لمكان قوة المملكة، فهي قلب للعالمين العربي والإسلامي، وعلى مدار عقود طويلة سخرت كافة الإمكانيات لرعاية المسجد الحرام والمسجد النبوي وخدمة ضيوف الرحمن، في امتداد لقيم راسخة لدى أبناء هذه البلاد. كما أنها تقع في موقع جغرافي استراتيجي، فهي محور ربط يصل بين قارات العالم مازًا بها أهم المعابر حيوية؛ لتكون قلبًا للتجارة والاقتصاد العالمي، وضامنًا لاستدامة سلاسل الإمداد العالمية. بالإضافة إلى امتلاكها قدرات استثمارية تمكنها من اكتشاف فرص جديدة للنمو، وتطوير قطاعات تزيد من فاعليتها في دفع التنمية.

وبالبناء على مكان قوتها، وضعت رؤية السعودية 2030 بوطلتها لتحقيق تحول شامل، وفق ثلاثة محاور تركز على البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، وتنافسية المملكة ومكانتها العالمية، فترجمت في مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. وباعتبارها رؤية طويلة المدى، تبنت في جوهرها مبدأ الاستدامة والمرونة في التعامل مع المتغيرات كركيزة أساسية في جميع خططها واستراتيجياتها، بما

يدفع بالتقدم والازدهار على جميع الأصعدة.

ومنذ إطلاقها في العام 2016، سعت رؤية السعودية 2030 إلى إحداث تغيير شامل وصناعة القيمة على كافة الأصعدة التنموية؛ إذ لا يقاس النجاح في التحولات الكبرى بالأرقام وسرعة تحقيقها فقط، وإنما بما ترسخه من أثر، وهو ما يُرى اليوم ملموسًا على أرض الواقع في عامها العاشر، مُتجلىًا ذلك في تمكين الإنسان وازدهار الاقتصاد وكفاءة الأداء، والمكانة الدولية المترسنة للمملكة.

بُنيت رؤية السعودية 2030 لثَنَفَذ في ثلاث مراحل، تُمثل كل مرحلة محطة تأسيس لما يليها؛ لتصل إلى مرحلتها الثالثة بنضج مؤسسي يُتيح المواءمة بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المالي، والتقويم والمتابعة المستمرة للمبادرات القائمة، وتحسين المسارات بما يخدم مسار التنمية، ويتوافق مع المصلحة العامة. شملت المرحلة الأولى وضع أسس التحول بإصلاحات هيكلية وتنظيمية، وإطلاق برامج تحقيق الرؤية بوصفها أدوات تنفيذية تعمل على تسريع التحول، إلى جانب تأسيس وإعادة تنظيم الكيانات التي تقود القطاعات

وبناء قدراتها. واتسمت المرحلة الثانية، بدفع عجلة الإنجاز عبر توسيع نطاق التحول وتعظيم الاستفادة من الفرص، وبدأ فيها إطلاق الاستراتيجيات الوطنية على مستوى القطاعات والمناطق، وهو ما عزز التناغم بين الجهود ورفع مستوى وتيرة الإنجاز، فشهدت المرحلة تقدمًا متسارعًا تجاه مستهدفات عام 2030، وتحقيق عدد منها والاقتراب من بعضها.

وبعد عقد من الزمن، من تسخير كافة الإمكانيات والجهود، أصبح المجتمع أكثر حيوية، مدفوعًا بترسيخ للقيم والهوية، والاعتزاز بالثقافة والتراث الوطني، وارتفاع في مستوى الخدمات المقدمة وتسهيل الوصول إليها، وامتد ذلك إلى تقدم في مختلف مجالات جودة الحياة؛ لتتوفر خيارات متنوعة تثري حياة الناس وتزيدهم حصة ونشاطًا.

ومرّ الاقتصاد الوطني برحلة تحول أعادت هيكلته؛ ليصبح أكثر تنوعًا وازدهارًا، وازداد مرونة وطلاقة في وجه التحديات المُتسارعة التي يمر بها عالم اليوم، ما جعله مستوعبًا لطاقت الجميع، ومولّدًا لهم فرصًا للعمل والاستثمار، عن طريق تطوير قطاعات كانت خاملة، وتنمية قطاعات

وفرت فرص نمو مؤسسة لمستقبل اقتصادي مستدام؛ لتقود القطاعات غير النفطية النمو الاقتصادي بعد أن أصبحت تُمثل أكثر من نصف الاقتصاد، وترتفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ساهم في انخفاض معدل البطالة بين السعوديين إلى مستويات تاريخية.

وعبر هذا التحول، أخذت رؤية السعودية 2030 في ترسيخ نموذج وطني يقوم على التكامل بين القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي، وتمكين أفراد المجتمع من المساهمة الفاعلة، أساسه الكفاءة والتمكين والتخطيط الاستراتيجي الذي يوازن بين المنظور القريب، وتحقيق مكتسبات المرحلة، واستشراف المستقبل، وتأسيس أرضية تُمكن الأجيال من الانطلاق عبرها؛ لتستمر المملكة في مكانتها الرائدة دوليًا في مختلف المجالات.

وبينما كانت رؤية السعودية 2030 تجني مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية؛ وجدت المملكة نفسها ضمن محيط إقليمي وعالمي يواجه تحديات حقيقية، اقتصادية وجيوسياسية، ولم تكن هذه الأحداث أحداثًا جانبية بل جزءًا من البيئة التي كانت تنفذ فيها رؤية السعودية 2030، وظلت خططها تسير على

قدم وساق، مستهدفات تتحقق ومؤشرات تتقدم، ومبادرات تدخل حيز التنفيذ، وتقدم ملموس على أرض الواقع انعكس على تصدر المملكة في المؤشرات الدولية، وظل الناتج المحلي الإجمالي في تصاعد متواتر مدفوعًا بنمو الإيرادات غير النفطية بشكل سنوي، وبقيت مستويات التضخم في مستويات مستقرة مقارنة بدول العالم، وتحسّن التصنيف الائتماني للمملكة، وارتفعت تنافسياتها الدولية، في برهان على استمرار مسار التنمية تحت أي ظرف وتنامي طموحه، ونضج أدواته، ليشكل العقد التنموي للمملكة نموذجًا رائدًا في الثبات، والتصدي للمحن، والفاعلية في التعامل مع الأزمات، في صمود مشهود للاقتصاد، وجاهزية اختبارتها الظروف في المؤسسات، واستقرار وحسن استجابة للقطاعات.

وتُعد المرحلة الثالثة التي دخلت حيز التنفيذ في العام 2026، امتدادًا للمرحلتين السابقتين، وتتمثل أبرز ملامحها في تعزيز المكتسبات المتحققة، والبناء على ما أنجز، مع مضاعفة جهود التنفيذ لتسريع وتيرة الإنجاز، وستشهد هذه المرحلة المزيد من التركيز على القطاعات التي تحقق

منافع قصوى على صعيد التمكين المجتمعي والتنويع الاقتصادي، وذلك عبر تكييف الأدوات وتغييرها إذا دعت الحاجة مع الالتزام المستمر بتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياسات المالية والإنفاق العام، واضحة ضمن جملة أولوياتها للمرحلة تركيز جهودها لرفع جودة الحياة للمواطن، وحماية أمنه وسلامته، ومصالحة اليومية من الغذاء والمياه والكهرباء والخدمات الصحية، ودعم برامج الحماية الاجتماعية وحمايتها من التأثير تحت أي ظرف، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير كفاءة البنية التحتية، وتعزيز استدامة المالية العامة؛ بما يخفف أثر التحول، ويُرسخ المرونة والجاهزية وصلاحية الخطط على المدى الطويل، ويضمن حراكًا تنمويًا مستمرًا نحو المستقبل.

لطالما كانت صناعة الأثر المستدام على حياة المواطن أساس الرحلة وغاية التحول، واليوم أصبح الأثر مُشاهدًا والتمكين محسوسًا؛ حيث اتسعت الفرص، وأصبح المواطن شريكًا في صناعة الإنجاز واستدامته، فيما تمضي رؤية السعودية 2030 في طريقها إلى مستقبل أكثر ازدهارًا؛ من أجل أجيال اليوم والأجيال القادمة.



برامج تحقيق الرؤية

عززت برامج تحقيق الرؤية -التي تعد كيانات متوسطة المدى استحدثت معظمها في المرحلة الأولى من إطلاق رؤية السعودية 2030 باعتبارها الأدوات الأساسية للتنفيذ- مستويات التعاون بين المنظومة، وسرّعت وتيرة الإنجاز وساهمت في تجاوز الرؤية عددًا من مستهدفاتها الطموحة، بالإضافة إلى مساهمتها في بناء المهارات والقدرات المؤسسية، وتزويد الكيانات الحكومية بالأدوات والأطر اللازمة لتعزيز استدامة النمو

والتطوير. وكونها أدوات للتنفيذ؛ فقد شهدت تطورات طوال رحلتها، فدُمجت بعضها وأنشئت برامج جديدة بحسب ما تطلّبت المراحل السابقة من مناحي التركيز، وآخر هذه التطورات انتهاء برنامج الاستدامة المالية وبرنامج التخصيص، بعد أن أكملت خططها التنفيذية، وحققت أهدافها التي أنشأت من أجلها، لتقوم كيانات أخرى بالبناء على ما أنجزته هذه البرامج، من خلال استراتيجياتها وخططها، وفق نموذج عملي أكثر استدامة.

برنامج تطوير القطاع المالي



برنامج تحول القطاع الصحي



برنامج الإسكان



برنامج تنمية القدرات البشرية



برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية



برنامج التحول الوطني



برنامج خدمة ضيوف الرحمن



برنامج صندوق الاستثمارات العامة



برنامج جودة الحياة



الاستراتيجيات الوطنية

وضعت الرؤية منذ العام 2016 أسس التنمية، من خلال برامج تحقيق الرؤية، ومبادرات استراتيجية استهدفت إحداث إصلاحات هيكلية، وتنفيذ موجة من خطط التحول على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وبمرور السنوات تتابع إطلاق الإمكانيات الواعدة في قطاعات متنوعة، وبرزت الحاجة إلى تطوير استراتيجيات وطنية تركز على إحداث مزيد من التغطية للقطاعات وتضمن استثمار مكناتها والاستفادة من الفرص التي تنشأ في كل منها، بالإضافة إلى استراتيجيات تنموية لمناطق مختلفة؛ تضمن استثمار فرص النمو في كل منطقة وتمكين أفرادها وتحسين جودة الخدمات المقدمة فيها، مما يعزز مسيرة التحول الشاملة، ويسهم في التنويع الاقتصادي، وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية في مختلف أرجاء المملكة.

تعد الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمناطقية أدوات حيوية لتنفيذ رؤية السعودية 2030؛ إذ تساهم في تحقيق النمو المستدام، وتوجيه التحول الاقتصادي على المدى الطويل. وتركز هذه الاستراتيجيات على تطوير القطاعات وتنمية المناطق، فتضمن مجتمعة تحقيق الازدهار على كافة المستويات.

وتستشهد المرحلة القادمة دورًا أكبر للاستراتيجيات الوطنية التي تتضمن استراتيجيات قطاعية شاملة واستراتيجيات فرعية واستراتيجيات مناطقية؛ لتتمكن المملكة من مواكبة الفرص الناشئة واستثمارها، واستكمال رحلة استثنائية من النمو المستدام، تجعل المملكة مركزًا حيويًا لكل فرصة وليدة، وحاضنة لكل طموح يرغب أن يكون جزءًا من تشكيل مستقبل مزدهر.

تعد الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمناطقية أدوات حيوية لتنفيذ رؤية السعودية 2030؛ إذ تساهم في تحقيق النمو المستدام، وتوجيه التحول الاقتصادي على المدى الطويل. وتركز هذه الاستراتيجيات على تطوير القطاعات وتنمية المناطق، فتضمن مجتمعة تحقيق الازدهار على كافة المستويات.

الاستراتيجية المتكاملة
للتعدين والصناعات المعدنية

2018

الاستراتيجية الشاملة
للقطاع العقاري | استراتيجية
سوق العمل

2020

الاستراتيجية الوطنية
للخدمات اللوجستية | استراتيجية
تطوير منطقة عسير | الاستراتيجية الوطنية
للاستثمار

2021

الاستراتيجية الوطنية
للقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية | الاستراتيجية الوطنية
للصناعة

2022

الاستراتيجية الوطنية
للتقنية الحيوية

2024

الاستراتيجية الوطنية
للتخصيص

2025

ملخص تنفيذي لأداء رؤية السعودية 2030



16 نظرة عامة على المشهد الاقتصادي
20 نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية
22 نظرة تفصيلية على التقدم في أداء مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية



تمر رؤية السعودية 2030 عبر ثلاث مراحل تنفيذية، تمتد كل منها لخمس سنوات، ويبنى نجاح كل مرحلة على ما قبلها، وهو ما يضمن التكامل وتعظيم أثر ما تحقق من نتائج.

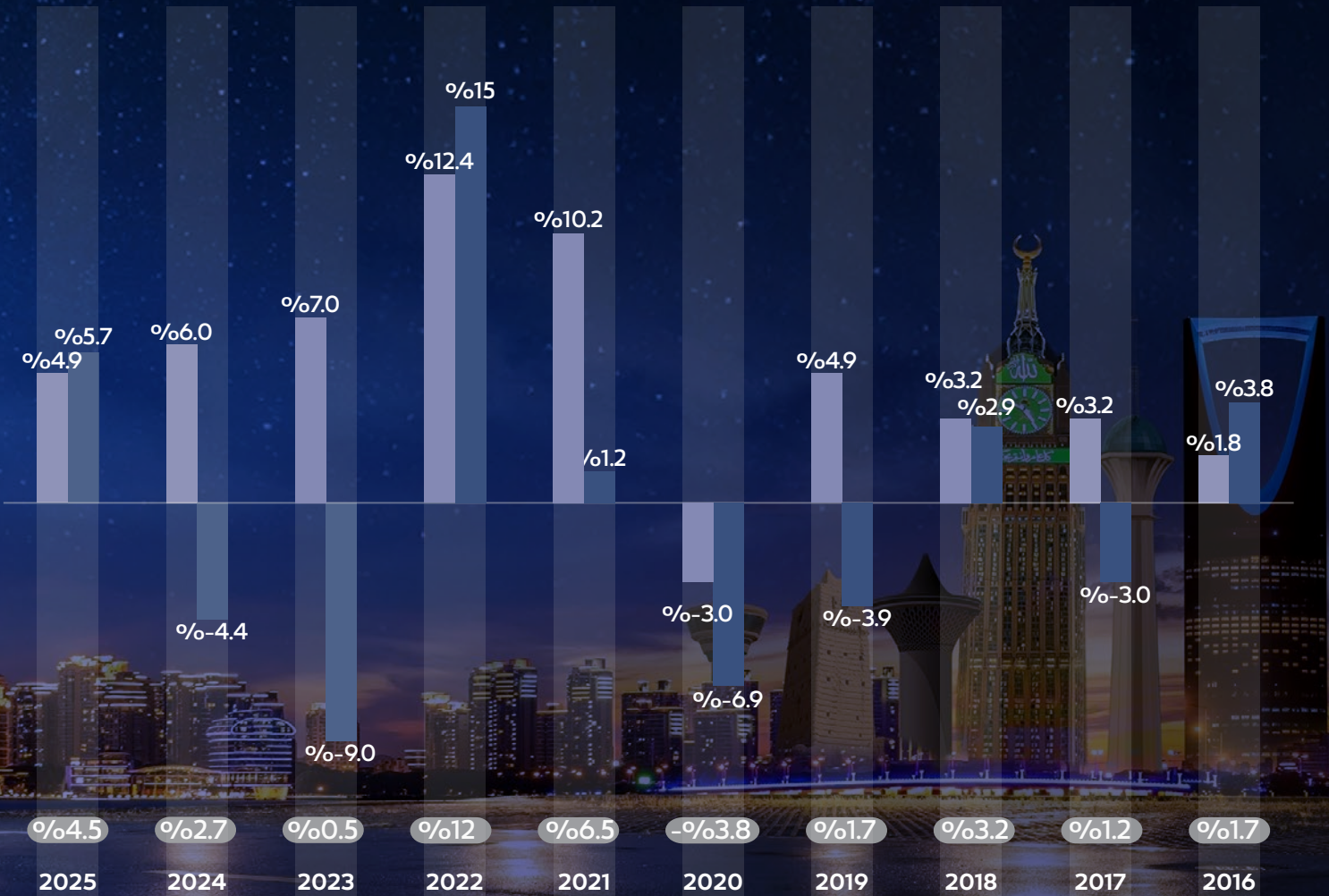
شهدت الخمس سنوات الأولى (2016 - 2020) وضع الأساسات الداعمة، فنُفذت إصلاحات اقتصادية ومالية واجتماعية. إلى جانب إصدار الأنظمة واللوائح، وتأسيس كيانات جديدة. كما أعيدت هيكلة صندوق الاستثمارات العامة؛ ليكون مُحركًا للاقتصاد، وأنشئت برامج تحقيق الرؤية بوصفها أدوات للتنفيذ وتسريع التحول؛ لتظهر في المرحلة الأولى قطاعات جديدة وفرص ناشئة.

أما المرحلة الثانية (2021-2025)، فقد استفادت مما تحقق من نجاح في المرحلة التي سبقتها؛ لتشهد هذه المرحلة استمرارًا في تأسيس بعض الكيانات، وتتابع في إطلاق الاستراتيجيات الوطنية على مستوى القطاعات والمناطق، وتسارع أكبر في اقتناص فرص النمو الناشئة عن التحول في مختلف القطاعات.

أفضى هذا التنامي بنهاية العام 2025 إلى تمكين أشمل للمواطن، ونمو متسارع للاقتصاد، عبر تطوير مختلف القطاعات، بما فيها قطاعات غير نفطية أصبحت تقود استدامة النمو الاقتصادي، مُساهمة في توليد فرص العمل والاستثمار؛ ليرسخ ذلك مكانة المملكة الرائدة على مستوى دول العالم.

وبعد مرور عشر سنوات على إطلاق رؤية السعودية 2030، تدخل الرؤية مرحلتها الثالثة (2026-2030)، محافظة على تركيزها في تحقيق أهدافها طويلة المدى مع تكيف أساليب التنفيذ وفق متطلبات المرحلة؛ بما يدفع نحو استدامة التقدم والازدهار ويجعل المملكة في طليعة الدول تقدمًا، واضعة المواطن في مقدمة أولوياتها.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الرئيسية



● الأنشطة النفطية ● الأنشطة غير النفطية * الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي

وعلى مدار عقد كامل منذ العام 2016، تعززت المتانة الاقتصادية مدعومة بسياسات متوازنة ومرنة تُحافظ على الاستقرار الاجتماعي، وتدفع نحو نمو مستمر للاقتصاد السعودي، تجسد ذلك بنمو فاق التوقعات المرسومة للعام 2025، مدفوعًا بالنمو المتواتر للأنشطة غير النفطية حتى أصبحت حصتها تُشكل أكثر من نصف الاقتصاد؛ ليساهم هذا التوسع في توليد الفرص، وتزايد مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدل البطالة بين السعوديين إلى مستويات دنيا بنهاية العام 2025.

تؤكد المنظمات الدولية والمؤسسات الائتمانية الأبرز عالميًا، على ما وصل إليه الاقتصاد السعودي من تطور عزز من متانة المركز المالي للمملكة، وزاد من قدرة الاقتصاد على تجاوز التحديات ومواكبة التقدم المتسارع في مختلف المجالات؛ بفضل إصلاحات مستمرة قادت إلى جعل المملكة نموذجًا رائدًا في الإصلاح والتنوع الاقتصادي.

شهدت المملكة خلال العقد الماضي تحولًا أعاد تشكيل الهيكل الاقتصادي، عبر إصلاحات شاملة هدفت إلى تحقيق التنوع في مصادره والنمو المستدام، وهو ما جعل الاقتصاد قادرًا على امتصاص الصدمات، مُقللاً من تأثير الدورات الاقتصادية على التنمية.

أدت الإصلاحات إلى تعزيز كفاءة إدارة الميزانية العامة للدولة، من خلال تنمية الإيرادات الحكومية غير النفطية ورفع أداء العمل الحكومي وقدرته على تنويع مصادر التمويل؛ ليكون ذلك حافزًا لاستمرار الإنفاق على التنمية وتطوير القطاعات، وهو ما أعطى القطاع الخاص دورًا أكبر في قيادة النمو الاقتصادي وازدهار أعماله؛ نتيجة التوسع في القطاعات غير النفطية، والاستثمار في تطوير القطاعات التي لديها فرص أكبر للنمو والمساهمة في تمكين المواطن ورفع جودة حياته. وقد أتى ذلك مدفوعًا بتفعيل دور صندوق الاستثمارات العامة، الذي عمل على تطوير مشاريع نوعية في مختلف القطاعات والمناطق؛ لجذب بدوره الاستثمارات المحلية والأجنبية.



أعلى نمو سنوي للاقتصاد خلال ثلاثة أعوام

%

4.5%

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2025 مقارنة بالعام 2024، مدفوعًا باستمرار نمو الأنشطة غير النفطية



الاقتصاد غير النفطي يواكب النمو

%

4.9%

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية للعام 2025 مقارنة بالعام 2024، مدفوعًا باستمرار توسع الاستثمار في القطاعات غير النفطية



توقعات نمو الاقتصاد السعودي

↑ البنك الدولي 20272026 %4.4%4.3	↑ مندوق النقد الدولي 20272026 %4.5%3.1
↑ وزارة المالية 20272026 %6.0%5.6	↑ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 20272026 %3.6%4.0

تقييم يؤكد الجدارة الائتمانية
للدين السيادي للمملكة بحسب وكالات التصنيف الأبرز عالميًا

A+/A-1 مع نظرة مستقبلية مستقرة وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني	A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني	Aa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني
--	--	--

الأداء على صعيد محاور الرؤية

والمتوسطة وزادت فعاليتها في توليد الوظائف. كما سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً إلى مستويات تاريخية، مستفيدة من النمو الصناعي وتطوير البنية اللوجستية. وتوجت الخطوات المتسارعة لإيجاد بيئة تنافسية ومحفزة، بتقدم المملكة في مؤشر التنافسية العالمي (IMD).

انعكست رحلة الرؤية على إيجاد نموذج للتكامل عزز كفاءة الأداء ومكن أفراد المجتمع؛ حيث استمرت جهود رقمنة الخدمات وإتاحة الوصول للبيانات والمعلومات والوثائق المختلفة، التي تمكّن فئة واسعة من المستفيدين تشمل المواطن والمستثمر والزائر والباحث. بالإضافة إلى اتساع نطاق المسؤولية الاجتماعية، متجسداً ذلك في إيجاد الفرص التطوعية في مختلف المجالات، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المتطوعين.

واطلت رؤية السعودية 2030 المسيرة نحو تنفيذ برامجها وخططها؛ بفضل إطار عمل ونهج مؤسسي وصلت إليه الرؤية في عامها العاشر، بالبناء على ما تحقق في كل عام.

ازداد المجتمع حيوية، باستمرار العمل على ترسيخ هوية وطنية تعزز بقيمها الإسلامية وتراثها الأصيل، فسُخرت كافة الجهود لخدمة ضيوف الرحمن بمبادرات عديدة توجت بزيادة في أعداد المعتمرين من الخارج. بجانب مواصلة تمكين الأسر ورفع مستوى جودة الحياة لأفراد المجتمع؛ إذ ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية لمساكنهم، وزادت نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني.

وبفضل الإصلاحات الاقتصادية، مكّنت المنشآت الصغيرة

نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية

أداء برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية

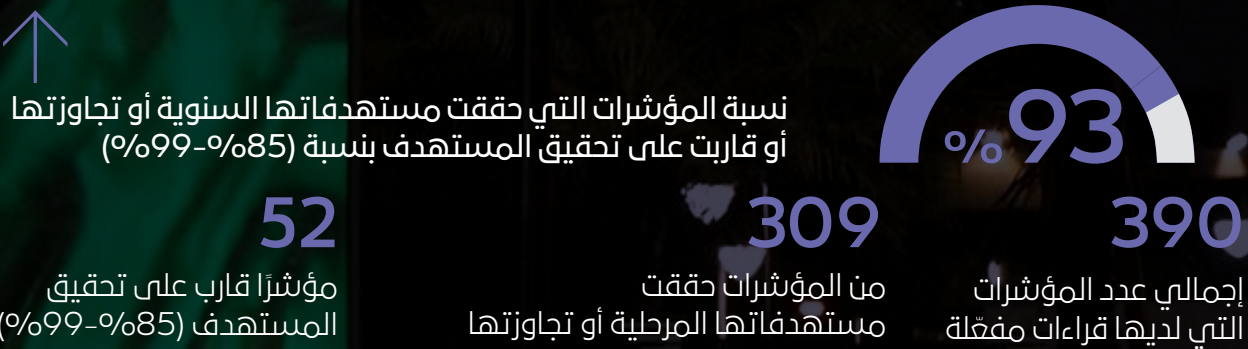
التقدم في مؤشرات الأداء التي ظممت بطريقة تتيح معرفة خط الأساس والقيمة الفعلية والمستهدفات المرحلية والنهائية، بالإضافة إلى متابعة حالة المبادرات وفق مرونة تُعطي حيزاً لتصحيح الأداء.

هذا النموذج من العمل ساعد على الحد من تأثير التحديات الناشئة على عجلة التنمية، مساهمًا في المضي نحو تحقيق المستهدفات بمواءمة مع المتغيرات المتسارعة، التي أوجدت في كثير من الأحيان حاجة إلى إعادة التموذج والتقييم وتعزيز كفاءة الإنفاق، بما يتوافق مع الأولويات الوطنية وعلى رأسها المجالات التي تمس المواطن وتمكينه بشكل مباشر.

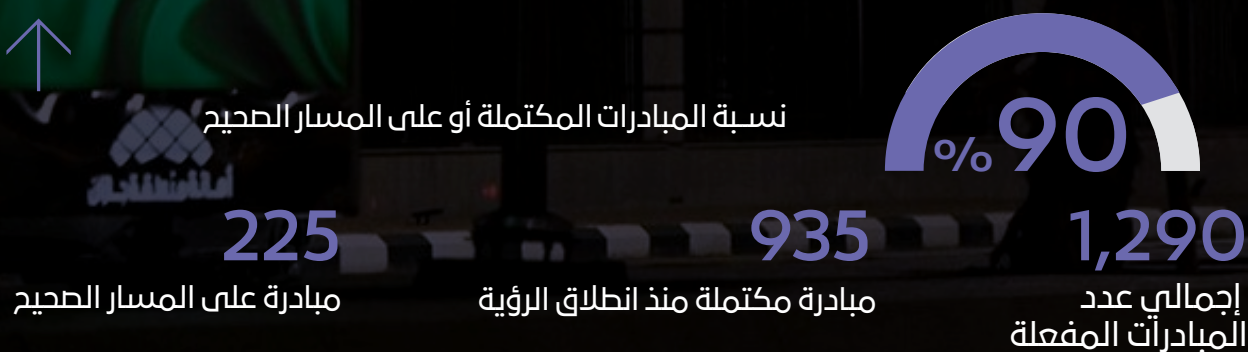
تبنت رؤية السعودية 2030 مبدأ الشفافية بوصفه ركناً أساسياً، يضمن تحقيق قدر عالٍ من الحوكمة التي تُحقق المساءلة والمتابعة الدورية لمؤشرات الرؤية، ومن تحديد المستهدفات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مائساعداً في التقدم نحو الأهداف المستقبلية مع القدرة على مراجعة الأداء وتصحيح المسار عند الحاجة، ومعرفة الفجوات وتحليلها سواء على مستوى جودة الحياة للمواطن أو بيئة الأعمال للقطاع الخاص أو استقطاب الاستثمارات؛ ليدعم ذلك استدامة الأثر، ويوجد إطاراً مؤسسياً للتقييم.

تُقاس مسارات تنفيذ الرؤية من خلال تقييم أداء برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية، وذلك عبر متابعة

مؤشرات أداء البرامج والاستراتيجيات



المبادرات



* آخر قراءة للمؤشر

نظرة تفصيلية على التقدم في أداء مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية

ومع دخول المرحلة الثالثة من الرؤية ستستمر مراجعة وتطوير منهجيات القياس لضمان كفاءتها وتوافقها مع المعايير الدولية والأهداف الوطنية. ونظرًا لأن بعض المؤشرات الدولية أصبحت أقل فاعلية بسبب عدم انتظام تحديثها، برزت الحاجة إلى مؤشرات محلية أكثر دقة ومرونة لمتابعة التقدم. كما أن نضج المنظومة المؤسسية في المملكة بعد عقد من التحول مكّنها من تطوير مؤشرات خاصة بها تعزز دقة القياس واستمرارية التقييم. ويُعدّ التحديث الشامل للنواتج المحلي الإجمالي خطوة مهمة في هذا الاتجاه لضمان أن تعكس الأرقام الواقع الاقتصادي بدقة أكبر.

بُنيت منظومة قياس تُدار وفق منهجية واضحة، تعمل على تتبع مسار تنفيذ الرؤية، من نقطة الانطلاق وحتى عام 2030، عبر تصميم مؤشرات لقياس الأداء من ثلاثة مستويات؛ إذ يقيس المستوى الأول والثاني مدى التقدم نحو المستهدفات الاستراتيجية، في حين المستوى الثالث يُعنى بالتقدم في تنفيذ الخطط والمبادرات لبرامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية.

يُتيح هذا التدرج لمستويات المستهدفات التقييم بشكل تفصيلي واستباقي، وقراءة دقيقة لمستقبل أداء المؤشر وتحديد الفجوات والتحديات مُبكراً، وفق بيانات عالية الشفافية، تتضمن تحديد خط أساس لكل مؤشر، وربطه بمستهدفات مرحلية تمتد حتى عام 2030؛ بما يضمن التأكد من تحقيق التقدم، وتسريع الاستجابة لأي تحديات تمر بها مسارات المؤشرات.

مجتمع حيوي



- ◆ تجاوز المستهدف
- ◆ حقق المستهدف
- ◆ قارب على تحقيق المستهدف بنسبة 85% - 99%
- ◆ دون المستوى المطلوب

عدد المواقع التراثية السعودية المدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو

موقع

مستهدف 2030
8

خط الأساس
4

القيمة الفعلية 2025
8

المستهدف 2025
7



واسكتشافها والوقوف على ما فيها من كنوز ثقافية وحكايات تاريخية. استمر في العام 2025 العمل على ترسيخ المكتسبات المتحققة خلال الأعوام السابقة؛ بما يضمن استدامة المواقع المدرجة والاستعداد لإدراجات مستقبلية، عبر تنفيذ أعمال تأهيل وترميم وحماية للمواقع التراثية وفق معايير اليونسكو، وتهيئة المواقع للزوار، إضافة إلى رفع جاهزية مواقع جديدة؛ لتسجيلها ضمن قائمة ترشيح أولية ثم إدراجها ضمن قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، مُنطلقاً من خط أساس يبلغ أربعة مواقع، مع تحديد مستهدف بمضاعفتها إلى ثمانية مواقع بحلول عام 2030، وهو ما تحقق في العام 2024 أي قبل الموعد بست سنوات، مدفوعاً بتوافر الجهود والتنسيق بين مختلف الجهات السياحية والثقافية، وهيئات تطوير المدن والمناطق وأماناتها؛ ما عزز من عمق الحضور الثقافي للمملكة وساهم في حفظ التراث السعودي بوصفه تراثاً شاملاً على التاريخ الإنساني. شملت الجهود تطوير المواقع وتأهيلها؛ لتستقبل الراغبين بزيارتها من داخل المملكة وخارجها

تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية

العدد الإجمالي للمعتمدين من خارج المملكة سنوياً

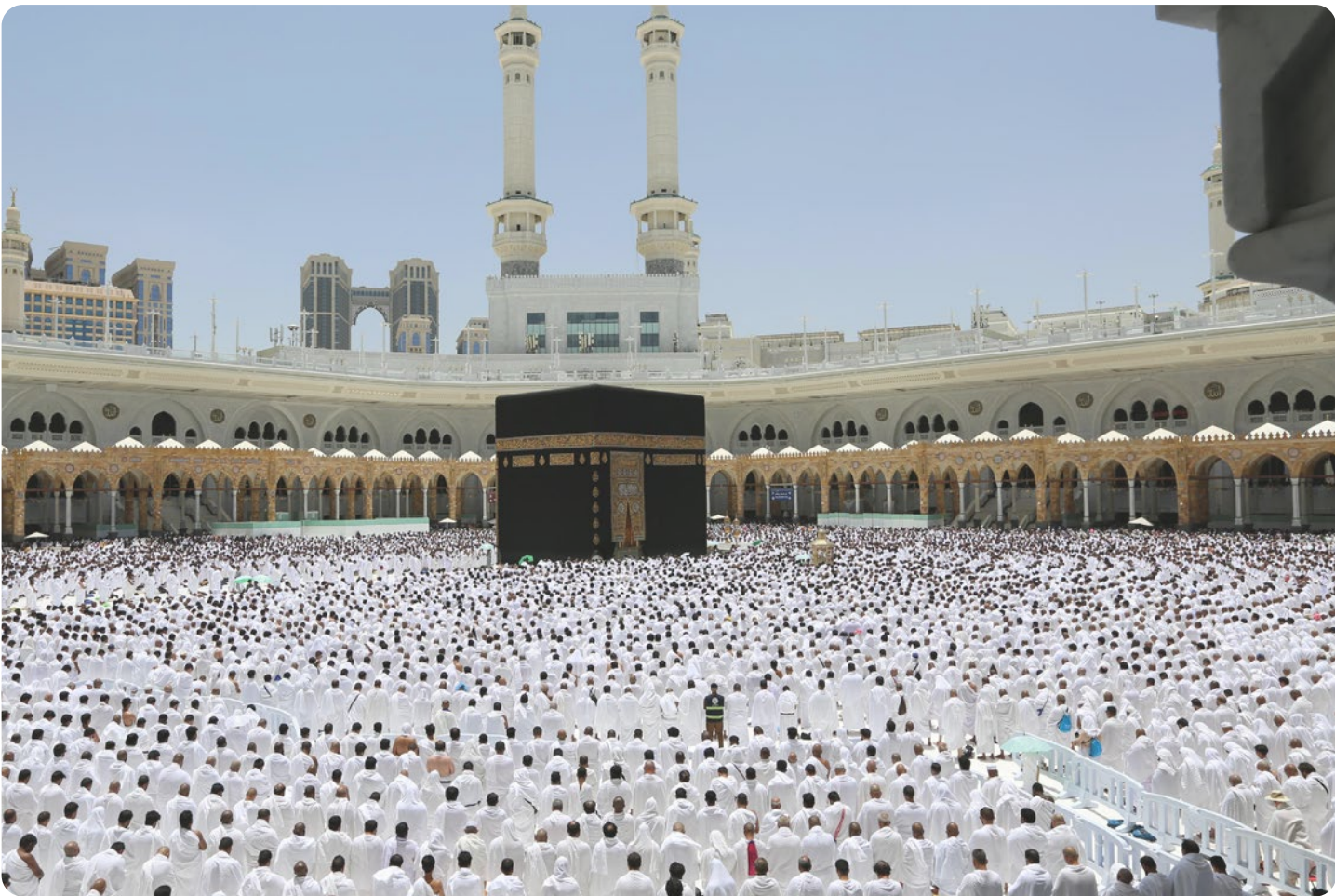
مليون معتمر

مستهدف 2030
30

خط الأساس
6.2

القيمة الفعلية 2025
18.03

المستهدف 2025
15

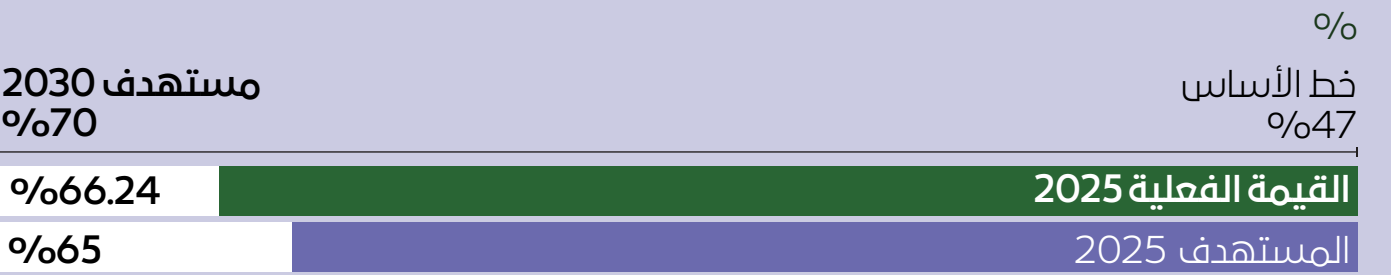


والمدينة المنورة؛ لتثري رحلة المعتمر والزائر. بجانب عمل مبادرات مخصصة لبعض الدول المستهدفة؛ لتيسير قدوم المعتمرين منها. وبالنظر إلى أداء المؤشر، من المتوقع استقبال المزيد من ضيوف الرحمن لأداء مناسك العمرة خلال السنوات القادمة، وذلك مع استمرار التقدم في مشاريع البنية التحتية، والاستثمارات المرتبطة بتحسين تجربة الزوار، بجانب التوسع في المبادرات التي تُسهل وصولهم خصوصاً ما يتعلق في توسيع نطاق التأشيرات.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، واستمر المؤشر منذ ذلك الحين في تحقيق أرقام قياسية متجاوزاً مستهدفاته المرحلية في استضافة المعتمرين من الخارج في كل عام، وصولاً إلى العام 2025 الذي تجاوز فيه العدد الإجمالي 18 مليون معتمرًا. يعود هذا التقدم إلى مجموعة من المبادرات، ومن ذلك بناء منظومة رقمية متكاملة، مثل منصة نسك، وإطلاق المنصة الموحدة للتأشيرات. بالإضافة إلى تطوير الخدمات والمواقع الثقافية للتراث الإسلامي في مكة المكرمة

تمكين حياة عامرة وصحية

نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدة سكنية



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وخلال أربع سنوات فقط من العام 2016 وحتى 2020 ارتفع المؤشر من 47% إلى 60%.

في العام 2025، استمر المؤشر في تحقيق وتجاوز مستهدفاته استكمالاً لرحلته في الأعوام السابقة، محققاً 66.24%، ومواظماً مساره التصاعدي؛ نتيجة لمبادرات وإصلاحات مستمرة مكّنت المواطن من الحصول على الدعم السكني خلال فترة قصيرة، بعد أن كانت تمتد مدة الانتظار لسنوات طويلة للحصول عليه، وساهمت أيضاً في ارتفاع المعروض وإيجاد طول ومنتجات سكنية متنوعة.

ومع مرور السنوات أدى النمو الاقتصادي القوي إلى ارتفاع أسعار العقارات في بعض مناطق المملكة وخاصة في مدينة الرياض، مما أدى إلى ارتفاع متوسط تكلفة السكن مقارنة بدخل المواطن، فأجريت عدد من التدخلات التي من شأنها إعادة التوازن العقاري بتوجيهات كريمة، مع دراسة

نسبة المستفيدين من الإعانات المالية للقادرين على العمل الذين تم تمكينهم



اتخذ المؤشر مساراً تصاعدياً وذلك منذ العام 2017؛ ليستمر في تجاوز مستهدفه المرحلي بنهاية العام 2025.

يُعزى ذلك إلى جهود برنامج التحول الوطني، وبرنامج وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ليساعد ذلك في تحويل المستفيدين من الاعتماد على الدعم المالي إلى أفراد قادرين على الإنتاج والاعتماد على الذات.

أسهمت مسارات التمكين والتدريب في رفع عدد المستفيدين إلى أكثر من 77 ألفاً بنهاية الربع الثالث من 2025، بينهم أكثر من 21 ألفاً استفادوا من برامج

التدريب. كما شملت الجهود تطوير برامج التأهيل والتوظيف والتكامل المؤسسي والتشريعي، لتسهيل اندماج مستفيدي الضمان القادرين على العمل في سوق العمل، عبر مبادرات مثل برنامج "إدارة الحالة"، ونشر التوعية ببرامج التمكين، وتطوير الأنظمة والحوافز الداعمة لذلك.

ومن المتوقع استمرار نمو المؤشر نحو مستهدفاته المستقبلية؛ إذ يواصل برنامج التحول الوطني في مرحلته الثالثة تعزيز الجهود؛ لتمكين المزيد من المستفيدين من الإعانات المالية من الالتحاق بسوق العمل وقيادة مشاريع ريادية.

مؤشر جودة الخدمات الصحية



قاد التحول في القطاع الصحي إلى ارتفاع قيمة المؤشر عبر خمسة محاور يقيسها، هي التركيز على المريض، والفعالية، والكفاءة، والسلامة، والسرعة والعدالة في تقديم الخدمة، وهو ما أدى إلى أثر ملموس تمثل في تقليص فترات الانتظار، وارتفاع كفاءة التشغيل، والارتقاء بالخدمات التي تقدم للمريض.

ويتواصل العمل على تعزيز جودة الخدمات الصحية، من خلال الجهود القائمة من قبل برنامج تحول القطاع الصحي، والجهات المعنية في المنظومة الصحية، عبر عدد من المبادرات التي تضمن استمرار التقدم الإيجابي للمؤشر، ومعالجة أي تحديات قد تطرأ خاصة فيما يتعلق بتوفير الكوادر الصحية، وتعزيز الطاقة الاستيعابية لخدمات العناية الحرجة.

بدأ قياس المؤشر في العام 2022؛ بهدف متابعة جودة الخدمات الصحية المقدمة في مختلف المناطق، وبنيت منهجية قياسه بعناية، بالاستفادة من الممارسات والمعايير الدولية؛ لضمان جودة كفاءة المؤشر في القياس، لا سيما مع التوسع في تغطية المناطق.

حقق المؤشر نموًا متواصلًا متجاوزًا مستهدفاته منذ 2023 حتى 2025، إذ بلغ 70.4% مقابل مستهدف 60% في العام 2025، مدفوعًا بتحسين فعالية الرعاية ومؤشرات الوفيات والانتقال الفعال للرعاية الصحية الحديثة، إضافة إلى تطور تقديم خدمات الرعاية في الوقت المناسب وتقليص فترات انتظار التقييم الطبي الأولي، وتحسين الوصول العادل للرعاية المناسبة، وذلك من خلال رقمنة خدمات المواعيد عبر تطبيق هحتي، وتسهيل الحصول على الوصفات الطبية عبر منصة وحفتي وربطها بالصيدليات.

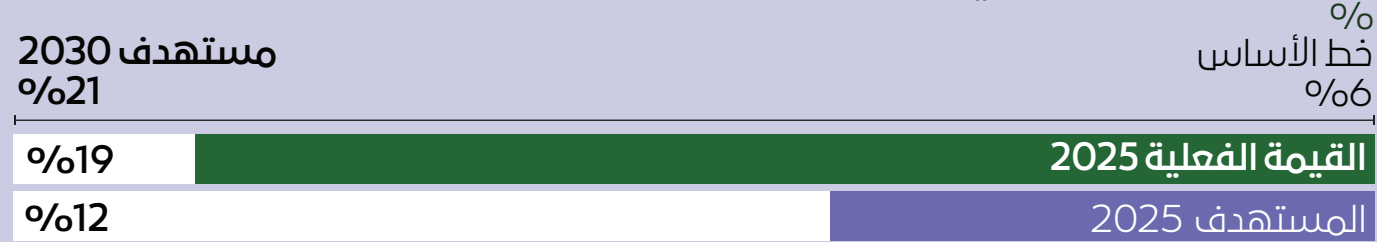
نسبة التجمّعات السكانية المغطاة بالخدمات الصحية



إلى جانب توجيه الاستثمارات الصحية وفق احتياجات المناطق، وتفعيل العيادات المتنقلة والخدمات داخل الأحياء والبرامج المدرسية، وزيادة المستفيدين من الضمان الصحي، وتحسين كفاءة التشغيل والربط الرقمي مع مستشفى ححة الافتراضي، وافتتاح مستشفيات جديدة أسهمت في تقليل نقل المرضى خارج مدنهم. وفي ظل هذا التسارع، تُشير التوقعات إلى نمو سنوي يدعم التقدم نحو تحقيق مستهدفات 2030 في ظل استمرار الإنفاق على المشاريع التنموية في مجالات الصحة، وتعزيز الطاقة الاستيعابية، وتوفير الكوادر الصحية الكافية.

بدأ قياس المؤشر منذ العام 2019، وسُجّل أداء تصاعديًا متواصلًا منذ ذلك العام حتى وصلت نسبته إلى 97.5% في العام 2025 متجاوزة مستهدف العام ومحققة مستهدف عام 2026. جاء هذا التقدم نتيجة التوسع في تنفيذ التحول الصحي وتطبيق أشمل لنموذج الرعاية الصحية الحديث الذي أعاد هيكلة القطاع الصحي؛ عبر مبادرات شملت تطوير وهيكلة الرعاية الأولية وتسهيل الوصول للخدمات الصحية من خلال الدوام الممتد والرعاية العاجلة، وتأهيل المراكز الصحية وتجهيزها بالمعدات والتقنيات، ورفع كفاءة الكوادر، وتنظيم تسجيل السكان جغرافيًا بما يراعي احتياجاتهم،

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني (لمدة 60 دقيقة يومياً للأطفال والمراهقين بين 5 - 17 عامًا) من إجمالي سكان المملكة



مجتمعية وتفعيل البيئات والمساحات الداعمة للنشاط البدني، وتعزيز المساحات الخضراء والحدائق، ودعم النشاط في منظومة التعليم والمجتمع، إلى جانب مبادرات وطنية مثل "مجتمع حيوي" و"أماكن رياضية حيوية"، والتوسع في إقامة الفعاليات والمنافسات الرياضية، وإيجاد الأكاديميات والأندية الرياضية التي تحتضن هذه الفئة. إضافة إلى إشراكها في الأنشطة الرياضية التي يقدمها اتحاد الرياضة للجميع.

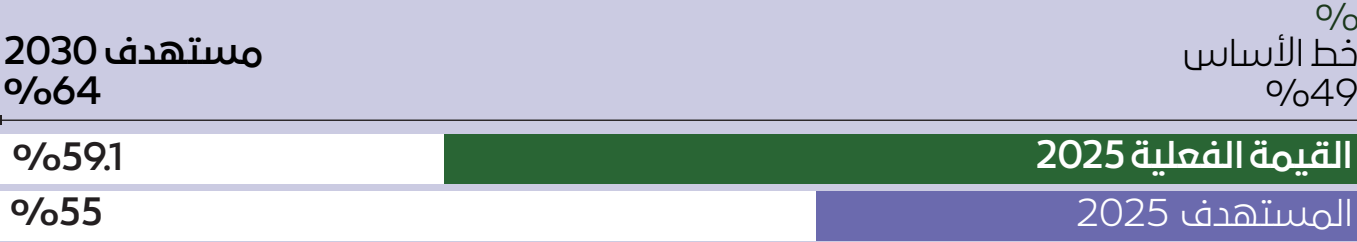
ويشير المسار التصاعدي لأداء المؤشر، إلى استمرار تقدمه نحو مستهدفاته المستقبلية مدعومًا باستمرار العمل التكاملي بين المؤسسات والجهات الحكومية على توفير بيئات آمنة وجاذبة للحركة تستهدف هذه الفئة، وتنفيذ البرامج الرياضية في المدارس.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وظور المؤشر عبر استبداله بمؤشرين؛ لضمان المواءمة مع المعايير الدولية في قياسه وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى، ويأتي هذا المؤشر بوصفه أحدهما.

بدأ قياس المؤشر بعد تحديث منهجيته من العام 2022 وسجل تقدمًا، مُحققًا مستهدفه السنوي ومتجاوزًا مستهدفاته المستقبلية حتى عام 2029؛ حيث بلغت نسبة الأطفال والمراهقين (5-17 عامًا) الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 60 دقيقة يوميًا 19% في العام 2025، ووفقًا لنتائج قراءة المؤشر، ظهر تباين في النتائج بين الذكور والإناث؛ حيث بلغت النسبة 23% لدى الذكور مقابل 14% لدى الإناث.

يعود هذا التقدم في المؤشر إلى تنفيذ برامج رياضية

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين (18 عامًا فأكثر) من إجمالي سكان المملكة



معدل ممارسة بنسبة 71.2%. يأتي هذا التقدم نتيجة لتنفيذ برامج وفعاليات رياضية مجتمعية مختلفة، وتفعيل البيئات والمساحات الداعمة للنشاط البدني، وتعزيز المساحات الخضراء ودمج النشاط البدني في التعليم والمجتمع، إضافة إلى تفعيل مبادرات وطنية مثل "مجتمع حيوي" و"أماكن رياضية حيوية". وجاءت الفعاليات المجتمعية دافعة لهذا التقدم بتأسيس وتشغيل برامج اتحاد الرياضة للجميع، بجانب افتتاح مشروع المسار الرياضي.

يُشير الاتجاه التصاعدي لأداء المؤشر إلى تطلعات مستقبلية واعدة في ضوء استمرار العمل التكاملي بين المؤسسات والجهات الحكومية على تعزيز جودة الحياة، إلى جانب ارتفاع الوعي لدى السكان بأهمية النشاط البدني.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وظور المؤشر عبر استبداله بمؤشرين؛ لضمان المواءمة مع المعايير الدولية في قياسه وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى، ويأتي هذا المؤشر بوصفه أحدهما.

بدأ قياس المؤشر بعد تحديث منهجيته من العام 2022 وسجل تقدمًا بما يتجاوز عشر نقاط مئوية. وفي العام 2025، تجاوز المؤشر مستهدفه السنوي وطولاً إلى تحقيق مستهدف عام 2027 البالغ 58% قبل موعده بعامين؛ حيث بلغت نسبة البالغين (18 عامًا فأكثر) الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا 59.1%، وأظهرت النتائج تفاوتًا حسب الجنس والفئة العمرية، حيث بلغت النسبة 66.5% لدى الذكور مقابل 43.1% لدى الإناث، وسجلت الفئة العمرية (18-29 سنة) أعلى

مؤشر أداء الطلاب في القراءة والعلوم والرياضيات (PISA)

درجة⁵

مستهدف 2030
500

خط الأساس
386

387

القيمة الفعلية 2022

394

المستهدف 2022



سيكون للخطط التي تعمل عليها المملكة دور في معالجة التحديات التي تواجه المؤشر، والمؤثرة على جودة التعليم. بجانب أنها ستدفع نحو تغطية كافة الممكّنات التعليمية اللازمة، من خلال الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، التي تهدف إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية؛ لتقييم المناهج الدراسية وتطويرها، وتعزيز الأنشطة اللاصفية التي تبني مهارات الطلاب وتنمي معارفهم. بالإضافة إلى تعزيز كفاءة الكادر التعليمي، بمبادرات متنوعة أهمها منصة المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي، وهي تُعنى بإعداد وتنمية القدرات التعليمية وتحفيز الكوادر التعليمية نحو تبني مفهوم التطوير الذاتي.

يصدر المؤشر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA) ويعمل على قياس التقدم في جودة العملية التعليمية، من خلال تقييم الأداء في مجال الرياضيات والعلوم والقراءة. وفقاً لأخر قراءة للمؤشر الذي تصدر نتائجه كل أربع سنوات؛ ارتفع أداء المملكة في مؤشرات مجالي العلوم والرياضيات، فيما انخفض أدائها في مجال القراءة. ويعزى التقييم المنخفض للمملكة في المؤشر مقارنة بدول مجموعة العشرين إلى عدد من العوامل، منها: المرتبطة بمعدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي، وجودة المناهج الدراسية والمعلمين مقارنة مع الدول المضمّنة في تقييم المؤشر، بالرغم من تحسن أداء المملكة في هذه المجالات منذ إطلاق الرؤية.

متوسط العمر المتوقع

سنة

مستهدف 2030
80

خط الأساس
77.06

79.7

القيمة الفعلية 2024

78.4

المستهدف 2024



وكان لاتباع سياسة الصحة في كل السياسات، دور في تعزيز التكامل بين مختلف القطاعات ذات العلاقة، مثل القطاع الرياضي وقطاع البلديات عبر المساهمة في نشر ثقافة ممارسة الرياضة، من خلال العديد من المبادرات والفعاليات المجتمعية، ومنها إقامة ماراثون الرياض بمشاركة واسعة من أفراد المجتمع، وتهئية البيئة الملائمة في المرافق العامة بالمدن. ويبرز دور قطاع التعليم أيضًا في رفع مستوى الوعي لدى النشء والأطفال والشباب باتباع العادات اليومية الصحية وممارسة النشاط البدني والتغذية السليمة. إضافة إلى التكامل مع الجهات ذات العلاقة بالسلامة المرورية وجودة الطرق؛ ليساهم في تسجيل المملكة انخفاضًا لمعدل الوفيات الناتجة من الحوادث المرورية. ومع تحفيز تبني أنماط الحياة الصحية وتشجيع ممارسة النشاط البدني، سيُعزز ذلك مفهوم الوقاية قبل العلاج، وهو ما من شأنه أن يدعم ارتفاع متوسط العمر مستقبلاً.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وخضعت آليات قياسه إلى تحديث بعد ذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية؛ لينتج عنه تحديث قيمة خط الأساس إلى 77.06 سنة للعام 2016. ووفقاً لأخر قراءات المؤشر الصادرة للعام 2024، فقد ارتفع متوسط العمر إلى 79.7 سنة؛ ليتجاوز بذلك مستهدف العام 2024 حتى عام 2029. دفع التحول في القطاع الصحي إلى ارتفاع المؤشر؛ حيث شهد القطاع إصلاحات حولته من نموذج النظام الصحي التقليدي إلى نموذج نظام الرعاية الصحية الحديث؛ ليقود ذلك إلى ارتفاع جاهزية الخدمات الصحية وجودتها، بزيادة الطاقة الاستيعابية في المستشفيات وتوسيع نطاق التغطية للخدمات الصحية والمستفيدين من التأمين الصحي، مع زيادة في كفاءة علاج أمراض القلب والأوعية الدموية. إلى جانب تعزيز مفهوم الوقاية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التغذية الصحية والنشاط البدني والاهتمام بالصحة العامة.

مؤشر الأداء البيئي

ترتيب

خط الأساس
المرتبة 95

مستهدف 2030
المرتبة 20

المرتبة 108	القيمة الفعلية 2024
المرتبة 70	المستهدف 2024



رائدة مثل الشرق الأوسط الأخضر، والسعودية الخضراء، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، إلى جانب مبادرة الاقتصاد الدائري التي أطلقتها المملكة خلال رئاستها لقمة مجموعة العشرين عام 2020. وانطلاقاً من الحرص على تعزيز دقة القياس واتساقه مع التقدم الوطني الفعلي، تسارعت الجهود لتطوير حوكمة ومنهجية قياس وطنية بالتعاون بين وزارة البيئة والمياه والزراعة والهيئة العامة للإحصاء والجهات ذات العلاقة. وقد توجت هذه الجهود بإطلاق المؤشر الوطني للأداء البيئي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ل يتيح قياس الأداء البيئي للمملكة وفق إطار حوكمي وتنظيمي متين، يضمن متابعة التقدم بشكل سليم ومنهجي. ومم تسارع وتيرة تنفيذ المبادرات البيئية التي انطلقت خلال السنوات الأخيرة، تتزايد النتائج الإيجابية الملموسة على أرض الواقع، سواء في حماية البيئة أو التحول نحو الطاقة المتجددة أو زراعة الأشجار أو نمو نشاطات إعادة التدوير وإدارة النفايات، مدعومة بارتفاع الوعي والثقافة البيئية في المجتمع، ما يعزز مسيرة المملكة نحو مستقبل أكثر استدامة.

يصدر المؤشر عن جامعة ييل (Yale University)، ووفقاً لقراءاته التاريخية التي تصدر كل سنتين، فقد حققت المملكة تقدماً ملحوظاً في العام 2020 مقارنة بخط الأساس، بحلولها في المرتبة 90. وفي العام 2024 جاءت المملكة في المرتبة 108، متقدمة مقارنة بعام 2022 الذي كانت خلاله في المرتبة 109. يُعد التحديث المستمر في منهجية القياس من قبل الجهة المصدرة للمؤشر أحد العوامل المؤثرة في رصد تطور الأداء، إذ تتغير معايير التقييم بشكل دوري بما يعكس التطورات العلمية والبيئية العالمية. وعلى الرغم من أن المؤشر لا يزال يتعد عن المستهدف السنوي بـ 38 مرتبة، إلا أن النتائج تُظهر تحسناً في درجة الأداء مقارنة بالعام السابق. كما أن التحديات المرتبطة بالوصول إلى البيانات من مصادر المرجعية تؤثر على دقة التقييم، في حين أن المملكة تحقق على أرض الواقع تقدماً فعلياً من خلال برامج ومبادرات وطنية تتقاطع مباشرة مع محاور المؤشر، خصوصاً في مجالات التغير المناخي وجودة الهواء وإدارة النفايات. وتشمل هذه الجهود مبادرات

مؤشر السعادة العالمي

درجة، ترتيب

خط الأساس
درجة (المرتبة 37)

مستهدف 2030
7.54 درجة (المرتبة 5)

6.817 (المرتبة 22)	القيمة الفعلية 2025
6.96 درجة	المستهدف 2025



دور في التقدم بتعزيز العدالة ومكافحة الفساد. ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة في المؤشر مقارنة بالعام 2016، إلا أن هناك عدداً من العوامل التي تحد من تقدمه بالشكل الأمثل، ويتمثل أبرزها في محدودية دقة القياس لبعض محاور المؤشر؛ إذ يؤدي عدم وصول جهة القياس إلى بيانات حديثة إلى تأثير أداء المؤشر بما لا يعكس حجم التقدم الملموس على أرض الواقع. ومن ذلك على سبيل المثال، الاستناد إلى بيانات وتقديرات غير حديثة لمستويات متوسط العمر الصحي في المملكة في ظل تقدم كبير مُعلن عنه بوصول متوسط العمر إلى 79.7 سنة. وعليه، يجري العمل على متابعة أداء المؤشر خلال دورات القياس القادمة، والتنسيق مع الجهة المصدرة للمؤشر للتأكد من حداثة البيانات وبحث آليات تُسهم في تعزيز دقة البيانات والوصول إلى بيانات حديثة.

تصدر نتائج المؤشر في تقرير السعادة العالمي، الذي يصدر عن مركز أبحاث الرفاهية في جامعة أكسفورد بالتعاون مع مؤسسة غالوب الدولية. وبين العام 2016 والعام 2025 تقدمت المملكة 15 مرتبة، من المرتبة 37 إلى المرتبة 22 من بين 147 دولة، كما ارتفعت درجة تقييمها مقارنة بخط الأساس من 6.34 درجة إلى 6.817 درجة؛ لتتج في تحقيق نحو 98% من القيمة السنوية المستهدفة. يأتي هذا نتيجة للمبادرات والإصلاحات التي دفعت بها رؤية السعودية 2030، عبر برامجها واستراتيجياتها، والعمل التكاملي بين مختلف الجهات ذات العلاقة، وما أثمر عنه من تقدم في خدمات الرعاية الصحية وتبني أنماط حياة صحية، إضافة إلى جهود برنامج جودة الحياة بشكل خاص، التي دفعت إلى ارتفاع جودة الحياة في المدن السعودية عبر توافر خيارات متنوعة في مجالات الترفيه والثقافة والسياحة والرياضة، وتهيئة البيئة المناسبة لممارسة النشاط البدني. كما كان للإصلاحات العدلية والبيئة القانونية

اقتصاد مزدهر

عدد المدن السعودية المصنفة ضمن أكثر 100 مدينة طالحة للعيش في جميع أنحاء العالم

(مدينة)

مستهدف 2030

3

خط الأساس

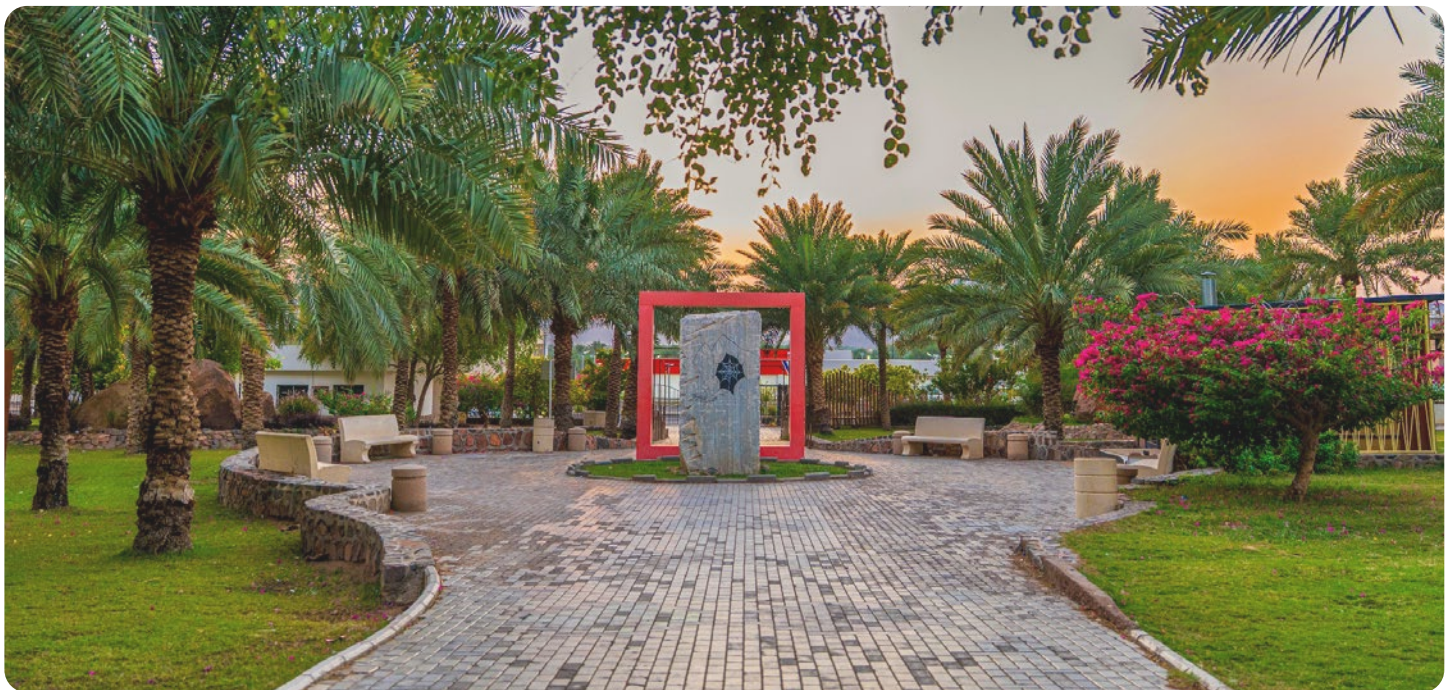
0

0

القيمة الفعلية 2025

1

المستهدف 2025



وجودة الحياة في المدن. كما تساهم بعض العوامل في التأثير على نتائج المؤشر، مثل فجوات الوصول إلى البيانات في بعض المحاور الفرعية لمؤشر قابلية العيش، وهو مؤشر تصدر نتائجه كل أربع سنوات. ولتحسين مسار أداء المؤشر، تجري مراجعة تفصيلية للأداء، ويعمل برنامج جودة الحياة ووزارة السياحة وهيئات تطوير المدن وأماناتها بشكل تكاملي على خطة لتحسين تصنيف المدن السعودية ودعم أداء المؤشر.

يعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويصدر في تقرير "تصنيف قابلية العيش العالمي" (Global livability ranking) عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)؛ حيث يقيس خمسة أبعاد رئيسية، هي الاستقرار، إلى جانب الثقافة والبيئة، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية.

سجل ترتيب مدن المملكة تحسناً عالمياً في العامين 2024 و2025؛ إذ بلغت مرتبة الرياض 124 بتحسين مركز واحد، وجدة 127 بتحسين مركزين، والخبر 135 بتحسين تسعة مراكز. يأتي هذا نتيجة للتحسين في النقل والربط الدولي والأداء في الإسكان والمرافق، مع توجيه الاستثمار نحو تطوير البنية التحتية والتعليم والصحة.

يتأثر المؤشر بطبيعة هذه الاستثمارات التي تحتاج وقتاً أطول ليتضح أثرها التنموي على تمكين المواطن

◆ تجاوز المستهدف

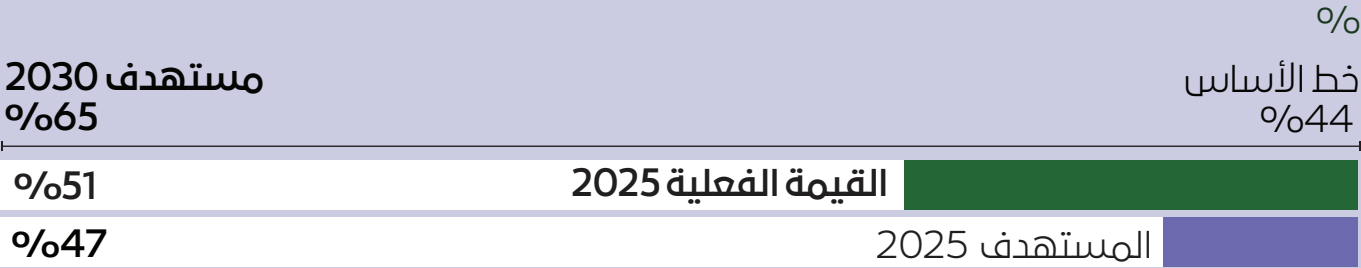
◆ حقق المستهدف

◆ قارب على تحقيق المستهدف بنسبة 85% - 99%

◆ دون المستوى المطلوب

◆ تنمية وتنويع الاقتصاد

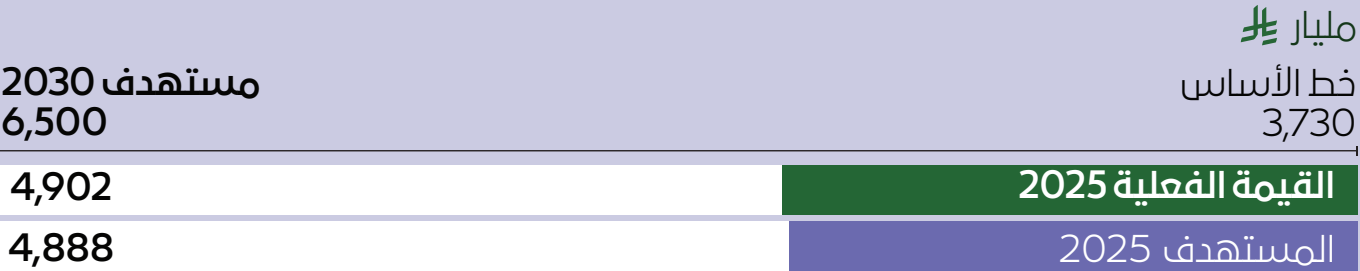
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي



لا سيما مبادرات صندوق الاستثمارات العامة والفرص في مشاريعه، والمبادرات المرتبطة بتنمية المحتوى المحلي، ونجاح البرنامج السعودي لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة، إضافة إلى دعم ريادة الأعمال وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي وفر العديد من الفرص الاستثمارية في مجالات مختلفة، مع التوسع في استقطاب السياح واستضافة الفعاليات العالمية. كما قاد التحول الرقمي إلى إيجاد الفرص لرواد الأعمال والمنشآت المتوسطة والصغيرة في مجالات الاقتصاد الرقمي والتقنية المالية والخدمات. ومن المتوقع أن تتوسع مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي في المرحلة الثالثة من الرؤية، بعد أن وضعت الأسس التأسيسية خلال العشر سنوات الماضية، وتوسع الإنفاق الحكومي في القطاعات غير النفطية لإيجاد بيئة جاذبة وحاضنة للفرص، إلى جانب تفعيل الاستراتيجيات الوطنية، وتسارع إنجاز المشاريع الكبرى، والتي ستوفر مجتمعة بيئة ممكنة ومحفزة للقطاع الخاص لاستثمار فرص النمو.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وشهد أدائه نموًا مطردًا منذ العام 2016 متوافقًا مع النمو الاقتصادي المتسارع؛ ليتجاوز مستهدفاته المرحلية في العامين الأخيرين على التوالي. وكان لتنفيذ الهيئة العامة للإحصاء للتحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي، تأثيرًا على قيم الناتج المحلي الإجمالي التاريخية، وهو ما يأتي مُنسجمًا مع توجهات المملكة نحو تعزيز الشفافية الاقتصادية، وتحسين مستوى جودة وموثوقية البيانات الإحصائية، وقياس المؤشرات الاقتصادية الوطنية؛ بما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية، ويتمشى مع أفضل المعايير الدولية. يعكس هذا الأداء المتنامي لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نجاح الجهود الوطنية التي دفعت بها رؤية السعودية 2030 لتحسين بيئة الأعمال وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية خلال السنوات الماضية، وتطوير البنية التحتية، وإطلاق المبادرات التنموية التي تمكّن القطاع الخاص من أداء دوره الاستراتيجي في بناء اقتصاد مزدهر ومستدام،

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



خلال السنوات الماضية، شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا مستمرًا، وفي العام 2025، سجّل نموًا سنويًا قدره 4.5%؛ مدفوعًا باستمرار النمو القوي للأنشطة غير النفطية التي أصبحت داعمةً للاقتصاد؛ إذ بلغت حصتها ما نسبته 55% من الناتج المحلي الإجمالي، كما استفاد المؤشر من نمو الأنشطة النفطية بنسبة 5.7% إلا أنّ أهميتها في دعم النمو الاقتصادي تراجعت مع توافل صعود القطاع غير النفطي. تشير المنظمات الدولية إلى نمو يتراوح بين 3.1% و4.3% في العام 2026، وهو أقل من التقديرات المحلية عند نمو يبلغ 5.6%.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية؛ حيث كانت المملكة في المرتبة 19 دوليًا في العام 2016، مستهدفة تسجيل الناتج المحلي الإجمالي قيمة تبلغ 6,500 مليار ريال بحلول عام 2030 وقد تجاوز المؤشر مستهدفه السنوي. ونتيجة لتنفيذ الهيئة العامة للإحصاء للتحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي، اختلفت قيم الناتج المحلي الإجمالي التاريخية، وذلك انسجامًا مع توجهات المملكة نحو تعزيز الشفافية الاقتصادية، وتحسين مستوى جودة وموثوقية البيانات الإحصائية، وقياس المؤشرات الاقتصادية الوطنية؛ بما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية، ويتمشى مع أفضل المعايير الدولية.

قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي قروض البنوك

%

مستهدف 2030
20%

خط الأساس
2%

%11.3

القيمة الفعلية 2025

%11

المستهدف 2025



التنمية الوطني؛ إذ زاد ذلك من قدرة المنشآت على الوصول إلى التمويل بالدين، بجانب تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير حلول تمويل مبتكرة عبر شركات التقنية المالية، وتنفيذ مبادرة الإقراض غير المباشر من "منشآت" بالتعاون مع الجهات التمويلية، بالإضافة إلى تعزيز التوعية المالية واستخدام بوابة التمويل.

وبالنظر إلى أداء المؤشر التاريخي على أساس سنوي، فإنه من المتوقع استمرار نموه، في ظل تسارع تمكين المنشآت من الوصول إلى التمويل.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقياس حجم التمويل الموجه من البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التسهيلات الائتمانية لجميع البنوك؛ حيث أنّ زيادة نسب الإقراض من البنوك تسهم بشكل مباشر في نمو القطاع الخاص وتعظيم أثره على الاقتصاد.

شهد المؤشر حتى نهاية عام 2025 ارتفاعاً إلى 11.3%، متجاوزاً مستهدفه البالغ 11%، ويعزى هذا الأداء إلى النمو الملحوظ في حجم التمويل المقدم للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

كما أسهمت حزمة من المبادرات والإصلاحات في تعزيز التمويل، شملت مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي بالتعاون مع البنك المركزي والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) وصندوق

نسبة توطين الصناعات العسكرية

%

مستهدف 2030
50%

خط الأساس
77%

%24.89

القيمة الفعلية 2024

16.5

المجلة ٢٠٢٤



وإسهام الإصلاحات المنفذة في القطاع الذي رفع عدد المنشآت المُطَرَّحة والمرخّطة في القطاع من خمس منشآت إلى 311 منشأة في قطاع الصناعات العسكرية، بالإضافة إلى 572 تصريحًا تأسيسيًا وترخيصًا عسكريًا، شاملًا قطاعات التصنيع العسكري، وتقديم الخدمات العسكرية، وتوريد المنتجات العسكرية، وذلك حتى نهاية العام 2024. وإطلاق وتفعيل مبادرات داعمة؛ لرفع نسبة توطين الصناعات العسكرية، شملت اتفاقيات الشراء الإطارية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة الصفرية، وتوفير الموانع الجاهزة، ودعم رأس المال البشري، وغيرها من المبادرات التي أسهمت في تسريع وتفعيل القدرات الصناعية المحلية وتعزيز المحتوى المحلي في سلاسل الإمداد.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، مع تحديد مستهدف بالوصول إلى توظيف 50% من الصناعات العسكرية بحلول عام 2030.

وفقاً لآخر قراءات المؤشر، فقد سجل المؤشر ارتفاعات واضحة منذ العام 2022 وحتى العام 2024، مُحققاً مستهدفاته السنوية؛ إذ ارتفعت نسبة توطين الصناعات العسكرية متجاوزةً بذلك مستهدف العام 2024 البالغ 16.5%، ومستهدف العام 2025 البالغ 20%.

ويعود هذا الارتفاع إلى الجهود في تطوير منظومة شاملة من السياسات والحوكمة، والحوافز التنظيمية والتشريعية، بتحفيز من الهيئة العامة للصناعة العسكرية التي تأسست في العام 2017،

إجمالي قيمة الصادرات التراكمي للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز

مليار ٤

مستهدف 2030
2,114

خط الأساس
128.9

836.6	القيمة الفعلية (النصف الأول 2025)
838.6	المستهدف (النصف الأول 2025)



بشكل مباشر نمو قطاعات المنتجات الكيميائية والبلاستيك والمطاط. كما كان لدعم المصدريين وتمويلهم ورفع قدراتهم دور في ذلك؛ مما ساعد الشركات السعودية على دخول الأسواق العالمية بفعالية أكبر وتعزيز تنافسياتها الدولية، إضافة إلى تعزيز سلسلة التوريد المحلية للمواد الكيميائية؛ مما دعم نمو قطاعات المنتجات الكيميائية والمطاط، وزيادة القدرات التصديرية للمملكة. تجدر الإشارة إلى أن أداء المؤشر المستقبلي يرتبط بشكل مباشر بأداء الاقتصادات العالمية ونموها؛ مما قد يؤثر على نمو الصادرات.

سجل المؤشر نموًا ملحوظًا طوال خمسة أعوام، منها أربعة أعوام متتالية اقتربت فيها قيمة صادرات المملكة المرتبطة بالنفط والغاز من المستهدف المرطبي منذ العام 2019. وفي هذا العام اقترب المؤشر كثيرًا من تحقيق مستهدفه نصف السنوي بنحو 99.7%. لوحظ أن الزيادة في صادرات المملكة في الصناعات المرتبطة بالنفط، جاءت نتيجة لعدة عوامل، منها الجهود المبذولة لتعزيز صادرات المملكة وتمويلها، ومشاركة الشركات السعودية في الأسواق العالمية بفعالية أكبر. بالإضافة إلى تعزيز سلسلة التوريد المحلية للصناعات المستهدفة؛ مما دعم

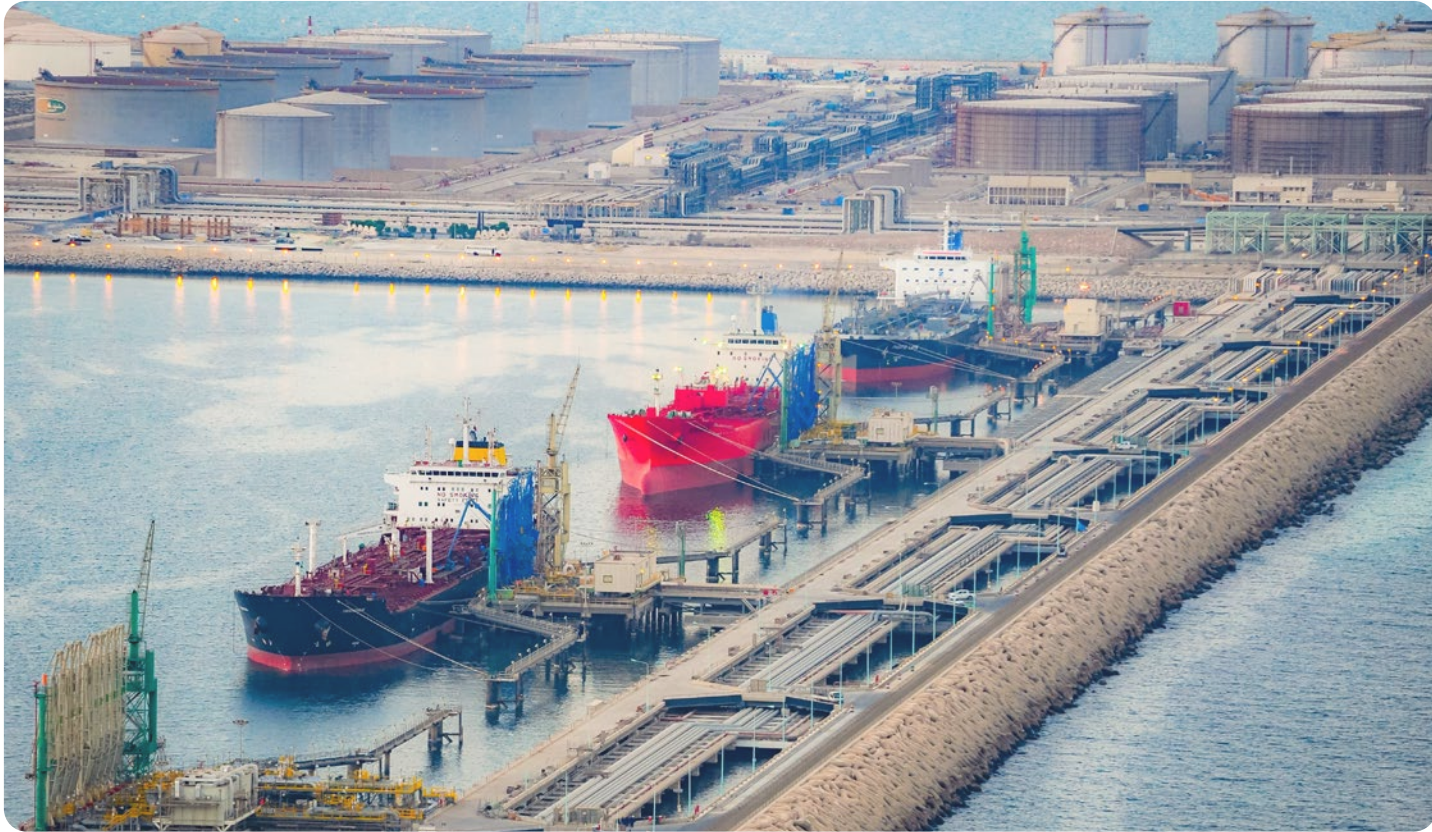
مؤشر الأداء اللوجستي

(الدرجة)

خط الأساس
(3.15 درجة)

مستهدف 2030
(3.8 درجة)

(3.4 درجة)	القيمة الفعلية 2022
(3.18 درجة)	المستهدف 2022



2030 ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية. كما سجلت المملكة في العام 2022 أفضل أداء في محوري البنية التحتية والالتزام بالمواعيد، بواقع 3.6 درجة لكل منهما، تلاهما محور التتبع والتعقب 3.5 درجة، وهو ما يعكس أثر الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية للنقل والمنصات الرقمية للخدمات اللوجستية. وسجل محور الجمارك أداءً دون المتوسط العام للمؤشر، محققًا درجة 3.0، كما سجل كل من محور الشحنات الدولية ومحور كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية درجة 3.3؛ مما يشير للحاجة إلى تركيز الجهود الإصلاحية على تسهيل الإجراءات الحدودية ورفع جودة الخدمات اللوجستية.

يعد المؤشر الصادر عن البنك الدولي أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية؛ إذ استهدفت حينها الوصول للمرتبة 25 عالميًا، والأولى إقليميًا، وتحديث آلية قياسه لضمان دقتها في أداء المؤشر، إذ اعتمدت الدرجة في منهجية قياسه بدلًا عن المرتبة. وفقًا لآخر قراءة للمؤشر التي تصدر كل أربع سنوات، فقد سجل تحسنًا ملحوظًا؛ حيث ارتفعت قيمته من 3.15 درجة في العام 2014 إلى 3.4 درجة في العام 2022، لتقفز المملكة من المرتبة 49 إلى المرتبة 38؛ بما يعكس أثر الإصلاحات المنفذة ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، محققة بذلك مستهدف العام 2024 قبل عامين من أوانه، ويجري العمل على تحديث مستهدف عام

حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية

خط الأساس	%
خط الأساس	52%
مستهدف 2030	75%
القيمة الفعلية 2024	54.5%
المستهدف 2024	60%



وأيضًا زيادة الحوالات المالية للخارج كنسبة من أجور العاملين الأجانب؛ لكونه يرتبط بارتفاع قيمة صرف الريال السعودي مقابل عملات العاملين الأجانب. من المتوقع مستقبلًا ارتفاع المؤشر، مع التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، بما فيها استراتيجية الصناعة، واستراتيجية الاستثمار ومبادرات التوطين القائمة خلال السنوات القادمة.

يعود خط الأساس للمؤشر إلى العام 2019؛ وشهد المؤشر ارتفاعًا ملحوظًا حتى عام 2024 وفق آخر قراءة صدرت للمؤشر. ارتفع معدل الالتزام بنسبة المحتوى المحلي لدى الشركات المملوكة للدولة من 53% إلى 74% بينما تبلغ النسبة عند الجهات الحكومية 88%، وهو ما يُشير إلى التقدم في تعزيز المحتوى المحلي وزيادة نسبته في نفقات القطاعات غير الحكومية؛ حيث حقق حوالي 91% من مستهدفه المرطبي. وكان للواردات مساهمة في ارتفاع التسربات الاقتصادية؛ نتيجة ارتفاع واردات السلع والخدمات.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي

خط الأساس	مليار ريال
خط الأساس	2,245
مستهدف 2030	4,970
القيمة الفعلية 2025	3,353*
المستهدف 2025	3,391

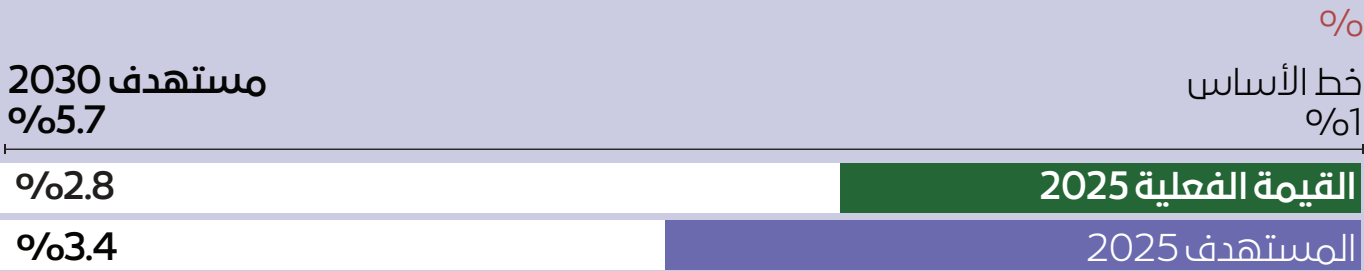


يسهم بدور متزايد في تنفيذ المشاريع واستحداث الفرص الاستثمارية النوعية. وقد أصبحت قطاعات الرياضة والثقافة والسياحة والترفيه والتقنية أكثر قدرة على خلق قيمة اقتصادية مضافة تدعم النمو المستدام وتولد فرص العمل وتعزز جودة الحياة، مدعومة بمشروعات كبرى مثل المسار الرياضي وبوابة الدرعية ووجهة البحر الأحمر، إلى جانب استضافة المملكة للفعاليات والأحداث الدولية الكبرى التي تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية. كما أسهمت الصادرات غير النفطية في تعزيز نمو الاقتصاد غير النفطي، محققة مستويات تاريخية بفضل تنشيط عمليات إعادة التصدير واستثمار المكنات اللوجستية والصناعية، بما في ذلك إطلاق المناطق الاقتصادية الخاصة، وإنشاء المراكز اللوجستية الحديثة، وتأهيل المدن الصناعية، إلى جانب الاستثمار في تطوير البنية التحتية للموانئ، والاستفادة من شبكة النقل المتكاملة التي تضم الطرق البرية وسكك الحديد والنقلين الجوي والبحري، مما عزز مكانة المملكة كمركز اقتصادي ولوجستي إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار.

انعكس تنفيذ الهيئة العامة للإحصاء للتحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي على قيم الناتج المحلي الإجمالي التاريخية؛ إذ يأتي التحديث متوافقًا مع توجهات المملكة نحو تعزيز الشفافية الاقتصادية، وتحسين مستوى جودة وموثوقية البيانات الإحصائية، وقياس المؤشرات الاقتصادية الوطنية؛ بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية، ويتمشى مع أفضل المعايير الدولية. شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي مستويات نمو مستمرة منذ العام 2016 وحتى العام 2025، مُسجلًا ما قيمته 3,353 مليار ريال بنهاية العام 2025، ليواكب بذلك مسار نموه المتسارع منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 في عام 2016، حيث أصبحت الأنشطة غير النفطية تشكل أكثر من نصف حجم الاقتصاد السعودي. ويعزز هذا الأداء المتميز إلى التوسع المتواصل في تطوير القطاعات غير النفطية، واستثمار مقوماتها، واكتشاف فرص جديدة للنمو فيها، ضمن منظومة تنموية شاملة يدعمها صندوق الاستثمارات العامة، وبمشاركة متنامية وفاعلة من القطاع الخاص الذي

* يتضمن الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي



الوطنية للاستثمار، إلا أنه تأخر عن تحقيق مستهدفه المرحلي لعام 2025 عند 3.4%، نتيجة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ 3% خلال الفترة ذاتها، إضافة إلى التباطؤ الحاصل في بيئة الاستثمار العالمية. وتشير البيانات إلى توقعات باستمرار مسار النمو التدريجي للمؤشر على أسس قوية ومستدامة نتيجة لتنوع الاقتصاد ونمو الفرص في القطاعات والمناطق المختلفة وتوسع الاستثمارات الأجنبية عبرها خلال السنوات الماضية، إضافة إلى التحسن المستمر في بيئة الأعمال.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد مرّ بمراحل متعددة لتحسين جودة البيانات وتعزيز شفافيته، بما يشمل التشاور مع صندوق النقد الدولي؛ ليساهم ذلك في أن تتبنى المملكة لمنهجية في احتساب إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر تزيد من دقة قراءة بيانات المؤشر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. ووفقاً للقراءة التقديرية للمؤشر لعام 2025، نمت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 28 مليار ريال في عام 2017 إلى 133 مليار في عام 2025، ويتوقع صدور البيانات الفعلية للعام خلال الربع الثالث من عام 2026. اتخذ المؤشر مساراً تصاعدياً خلال السنوات الماضية، متجاوزاً مستهدفاته المقررة له في الاستراتيجية

حصة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز



الكوادر، إلى جانب دعم الحادرات وتحسين الميزان التجاري واستحداث فرص استثمارية جديدة. ولضمان استدامة النمو، جرى توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في قطاعات متعددة. كما ساهمت المبادرات الوطنية في تقدم المؤشر مؤكدة فعاليتها، ومنها البرنامج الشامل لتوطين سلاسل الإمداد، ومبادرة استكمال مشروع تخزين الغاز. وتبنت وزارة الطاقة وأرامكو السعودية، وغيرها من الشركات الأخرى العاملة في المجال، مبادرات دعمت نمو المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز. فيما تُشير البيانات التاريخية للمؤشر خلال الفترة 2016-2024 إلى مُضيهِ على المسار الصحيح لتحقيق مستهدف عام 2030.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر دورة قياس سنوي للمؤشر صدرت لبيانات العام 2024. سجلت نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز نموًا مرتفعاً إلى 67.4% ومحققة 99.1% من المستهدف البالغ 68% للعام 2024. ويعكس هذا الأداء التزام المملكة بتعزيز المحتوى المحلي ودعم الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية؛ بما يسهم في تعظيم الأثر الاقتصادي المحلي. يُعزى الارتفاع إلى استمرار جهود التوطين في مكونات وخدمات القطاع، وتوسيع القدرات الإنتاجية وسلاسل الإمداد، وتمكين المطامع الوطنية وتوطين

إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة

تريليون

مستهدف 2030
10

خط الأساس
0.72

*3.41	القيمة الفعلية 2025
4.1	المستهدف 2025



مدفوعاً بنضج المشاريع الكبرى وتسارع افتتاحها. تأثر المؤشر بجملة من العوامل التي أدت إلى عدم تحقيق مستهدف العام 2025، من بينها انخفاض في قيمة أصول بعض الشركات التي يملكها الصندوق؛ نتيجة لدورات اقتصادية، وهو ما أثر على أداء المؤشر في هذا الاتجاه. ومع دخول رؤية السعودية 2030 مرحلتها الثالثة، أطلق الصندوق استراتيجيته للفترة (2026 - 2030) التي دخلت حيز التنفيذ، ومن المتوقع أن تسهم مبادرات الاستراتيجية في رفع أداء المؤشر لتحقيق مستهدفاته المستقبلية. وستركز الاستراتيجية على 6 منظومات اقتصادية، وتوفير مزيد من فرص الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع الصندوق.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وتمثل مستهدف عام 2030 في رفع هذه الأصول المدارة إلى 7 تريليون ريال. ومع إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة كجزء من الخطوات الاستراتيجية الأولى التي نفذتها المملكة عند إطلاق الرؤية، شهدت الأصول تضاعفاً ملحوظاً. ونتيجة لهذا النجاح، زُفع المستهدف للوصول إلى 10 تريليون ريال بحلول عام 2030؛ مما يعكس التزام المملكة بتعزيز استثماراتها وتحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً. تضاعفت الأصول من 720 مليار ريال فقط في العام 2016 إلى أن وصلت إلى ما يقارب 3.41 تريليون ريال بنهاية العام 2025، وينسب هذا إلى استراتيجية الصندوق الاستثمارية الاستباقية عبر مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الأداء المميز لمحفظة استثمارية متنوعة ركزت على قطاعات استراتيجية،

* قيمة تقديرية أولية

حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

%

مستهدف 2030
%50

خط الأساس
%16.9

%22.14	القيمة الفعلية 2025
%38	المستهدف 2025



ارتفع أداء المؤشر في العام 2025 إلى %22.14، إلا أن المؤشر بعيد عن تحقيق مستهدفه. يُنسب عدم تحقيق المستهدف إلى مجموعة من العوامل، من بينها أداء الصادرات غير النفطية، التي على الرغم من تسجيلها مستويات قياسية إلا أنها لم تصل إلى معدل النمو المطلوب لتحقيق المستهدف، علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية بنهاية العام 2025 واصل معدلات نموه المتسارعة.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويسهم في قياس نجاح التنويع الاقتصادي، ومدى قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق الدولية، ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تدفع نحو توجيه السياسات التجارية والصناعية، بما يحسن بيئة الأعمال ويحفز الابتكار. ولضمان جودة البيانات وتعزيز شفافيته مر المؤشر بمراحل متعددة من المراجعة الدورية، بما يتواءم مع المعايير الإحصائية؛ لينتج عنه تحديث للبيانات شمل خط الأساس الذي أصبح قيمته %16.9.

◆ زيادة معدلات التوظيف

عدد العاملين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

مليون عامل

خط الأساس

4.77

مستهدف 2030

10.23

القيمة الفعلية 2025

8.88

المستهدف 2025

7.55

نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل

%

خط الأساس

%7.7

مستهدف 2030

%15

القيمة الفعلية 2025

%14.7

المستهدف 2025

%13.4



المؤشر بشكل عام، وأسهمت حزمة من الإصلاحات في تحسين الأداء، من أبرزها نمو وتطوير مسرعات وحاضنات الأعمال ومجمعات ريادة الأعمال خلال العام 2025؛ حيث عملت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على تنظيم وإنشاء ودعم هذه المنظومة، وتفعيل مساحات العمل المشتركة، وتقديم برامج تمكين لأفراد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر التدريب والإرشاد والخدمات الاستشارية والحلول التمويلية.

وشملت الجهود دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر إصلاحات تشريعية وتنظيمية، من بينها استمرار تعديل جداول المقابل المالي على العمالة الوافدة في المنشآت الصغيرة، وتمديد رخص العمل، إلى جانب إنشاء وتطوير بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز منظومة التمويل وسد الفجوة التمويلية عبر طول مباشرة وغير مباشرة بالتكامل مع الجهات التمويلية والبنوك والقطاع الخاص.

حدثت منهجية احتساب المؤشر وفقاً لإعادة تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالاستناد إلى السجلات الإدارية في وزارة التجارة ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، عوضاً عن إطار التعداد العام للمنشآت للعام 2010؛ مما أسهم في رفع دقة القياس، وصدرت أول قراءة للمؤشر بعد التحديث في العام 2020، حيث بلغ عدد العاملين في ذلك العام 4.77 مليون عامل.

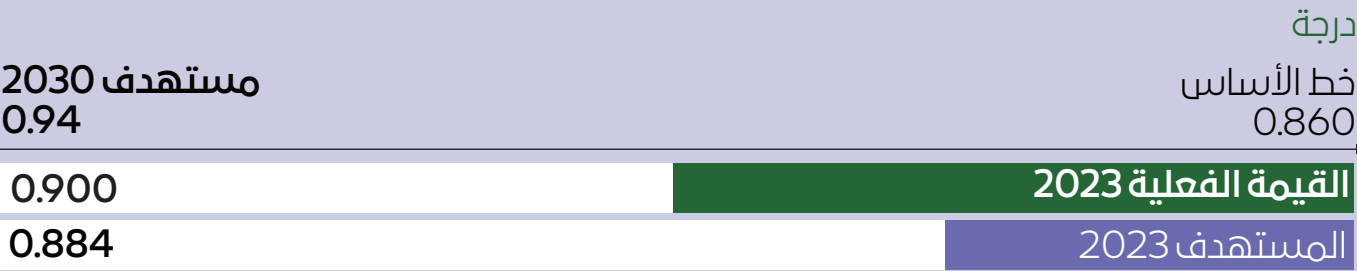
اتخذ المؤشر بعد ذلك مساراً تصاعدياً حتى بلغ عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 8.88 مليون عامل بنهاية العام 2025، متجاوزاً مستهدفاته السنوية حتى عام 2027.

يأتي ذلك نتيجة إلى التوسع في الأنشطة غير النفطية وتنفيذ المشاريع الكبرى، بجانب النمو في أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن دعم التوظيف وممارسة الأعمال؛ مما عزز أداء

في المجتمع، وكذلك تطوير وتحسين الخدمات المقدمة لهم. إضافة لتأهيلهم لسوق العمل ونشر لغة الإشارة من خلال الدورات التدريبية، وثقافة الرقمية والتقنية. أتى ذلك مدفوعاً بتأسيس هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية الصم وضعاف السمع وذويهم، إلى جانب إطلاق برنامج "مواهمة" التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

سجل المؤشر ما نسبته 14.7% في العام 2025، متجاوزاً المستهدف لعام 2025 البالغ 13.4%، حقق أداء المؤشر نمواً واضحاً منذ العام 2016 إلى العام 2025، مدعوماً بالتقدم السريع الذي تحققه المملكة في تحسين فرص التوظيف والتكامل الاجتماعي لذوي الإعاقة. يعود هذا الارتفاع إلى التحسن المستمر في أداء المؤشر، بفضل تنفيذ حزمة من المبادرات والإصلاحات، التي تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على حقوقهم وتعزيز مشاركتهم

مؤشر التنمية البشرية



يعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر قراءة له كانت في العام 2024، وقد حدثت منهجية احتساب المؤشر، شاملاً تحديث إطار احتساب القيمة المضافة للمنشآت بالانتقال من آلية التعداد الاقتصادي إلى آلية استخدام السجلات الإدارية؛ لتحديث إطار الأعمال وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وبالتالي فإن قيمة خط الأساس هي 21.2% للعام 2019.

وقد ارتفع أداء المؤشر إلى 22.9% في العام 2024، متجاوزاً مستهدفه لهذا العام البالغ 21.1%، ويعزى ذلك إلى مساهمة النمو المتسارع في الأنشطة غير النفطية المرتبطة بتنفيذ المشاريع الكبرى، وارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات؛ حيث ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية لتصل إلى 55% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 مقارنة بـ 53% في العام 2023؛ مما عزز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل الإمداد وأسهم في زيادة القيمة المضافة عن أنشطتها. كما نمت القيمة المضافة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 8%، لتصبح مدفوعة بشكل رئيس بنمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع التشييد وقطاع الصناعات التحويلية والتي شكلت ما يقارب نحو 70% من إجمالي النمو في القيمة المضافة بعام 2024.

أسهمت مجموعة من الإصلاحات في دعم أداء المؤشر، من أبرزها دعم وتطوير مسرعات وحاضنات الأعمال ومجمعات ريادة الأعمال؛ حيث عملت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال العام 2025 على تعزيز نضج منظومة ريادة الأعمال

يصدر المؤشر في تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعكس المؤشر ثلاثة محاور رئيسة وهي الحياة الصحية والتعليم ومستوى المعيشة.

وفق آخر قراءة للمؤشر، ارتفع تقييم المملكة إلى 0.900 درجة في العام 2023، متجاوزاً مستهدفه المرحلي ومستهدف العام 2025؛ لتأتي المملكة في المرتبة 37 وفقاً لنتائج قياس المؤشر في العام 2023.

ومن أبرز المشاهدات حيال محركات أداء المؤشر، تحسن مؤشر الحياة الصحية الذي يقيس متوسط

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي



عبر تنظيم، وإنشاء ودعم المسرعات والحاضنات ومساحات العمل المشتركة، ورفع كفاءة التمكين لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال التدريب والإرشاد والخدمات الاستشارية والطول التمويلية.

وجرى تعزيز كفاءة الكيانات التجارية الوطنية عبر دعم التوسع في العلامات التجارية المحلية وتطوير منظومة الامتياز التجاري وتمكين العلامات السعودية من الانتشار، إلى جانب تطوير المنصات والحملات التوعوية؛ بما يعزز جاهزيتها للنمو محلياً وإقليمياً.

وكان لإنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة دور في تطوير الطول التمويلية المباشرة وغير المباشرة؛ لسد الفجوة التمويلية بالتكامل مع الجهات التمويلية والبنوك والقطاع الخاص. كما أشارت الاستثمارات الجريئة في المملكة وفق تقرير منحة "ماجنت" للعام 2025 إلى استمرار الزخم، وارتفاع إجمالي قيمة الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ بما يعكس ثقة المستثمرين في السوق السعودية ودورها الإقليمي في دعم الشركات الناشئة.

يعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر قراءة له كانت في العام 2024، وقد حدثت منهجية احتساب المؤشر، شاملاً تحديث إطار احتساب القيمة المضافة للمنشآت بالانتقال من آلية التعداد الاقتصادي إلى آلية استخدام السجلات الإدارية؛ لتحديث إطار الأعمال وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وبالتالي فإن قيمة خط الأساس هي 21.2% للعام 2019.

وقد ارتفع أداء المؤشر إلى 22.9% في العام 2024، متجاوزاً مستهدفه لهذا العام البالغ 21.1%، ويعزى ذلك إلى مساهمة النمو المتسارع في الأنشطة غير النفطية المرتبطة بتنفيذ المشاريع الكبرى، وارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات؛ حيث ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية لتصل إلى 55% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 مقارنة بـ 53% في العام 2023؛ مما عزز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل الإمداد وأسهم في زيادة القيمة المضافة عن أنشطتها. كما نمت القيمة المضافة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 8%، لتصبح مدفوعة بشكل رئيس بنمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع التشييد وقطاع الصناعات التحويلية والتي شكلت ما يقارب نحو 70% من إجمالي النمو في القيمة المضافة بعام 2024.

أسهمت مجموعة من الإصلاحات في دعم أداء المؤشر، من أبرزها دعم وتطوير مسرعات وحاضنات الأعمال ومجمعات ريادة الأعمال؛ حيث عملت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال العام 2025 على تعزيز نضج منظومة ريادة الأعمال

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل



الموازي وخدمات رعاية الأطفال، وتسهيل التنقل، وتحفيز القطاع الخاص لزيادة توظيف المرأة. في العام 2025، سجل المؤشر ما نسبته %35، وسيقدم أداء المؤشر مستقبلاً جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وفق توجهاتها ومبادراتها الداعمة لتوسع مشاركة المرأة في سوق العمل.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وكان قد سجل نسبة تجاوزت %30 بنهاية العام 2020 وهو قبل الموعد المحدد بعشر سنوات. استفاد المؤشر من الإصلاحات الممكنة للمرأة والنمو في الاقتصاد غير النفطي، مع توسع القطاع الخاص في التوظيف وتوليد فرص العمل.

ومن أبرز الإصلاحات التي مكنت المرأة -على سبيل المثال- سياسات العمل، بما فيها رفع القيود عن عملها في العديد من المجالات، وتعديل نظام إجازة الوضع للمرأة العاملة، إضافة إلى البرامج الوطنية لتمكين المرأة في سوق العمل، ومنها برامج التدريب

معدل البطالة بين السعوديين



عدد من الخريجين إلى سوق العمل، وفترات التنقل المؤقتة بين الوظائف تواصل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة جهودها لخفض معدل البطالة بين السعوديين، من خلال قرارات التوظيف ومتابعة الالتزام بها، وبرنامج نطاقات المطور، وحماية الأجور، وتحويل عقد العمل سناً تنفيذياً، ومبادرات المهارات والتدريب، وغيرها. بالإضافة إلى مبادرات أخرى موجهة للطلاب والطالبات لبناء مهاراتهم وخبراتهم والتعرف على سوق العمل عن قرب، مثل مبادرة تعزيز الخبرات العملية للطلاب، ومبادرة تنمية قدرات ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم التقني والمهني، ومبادرة التدريب الإلزامي لمدة ستة أشهر قبل التخرج من التعليم العالي.

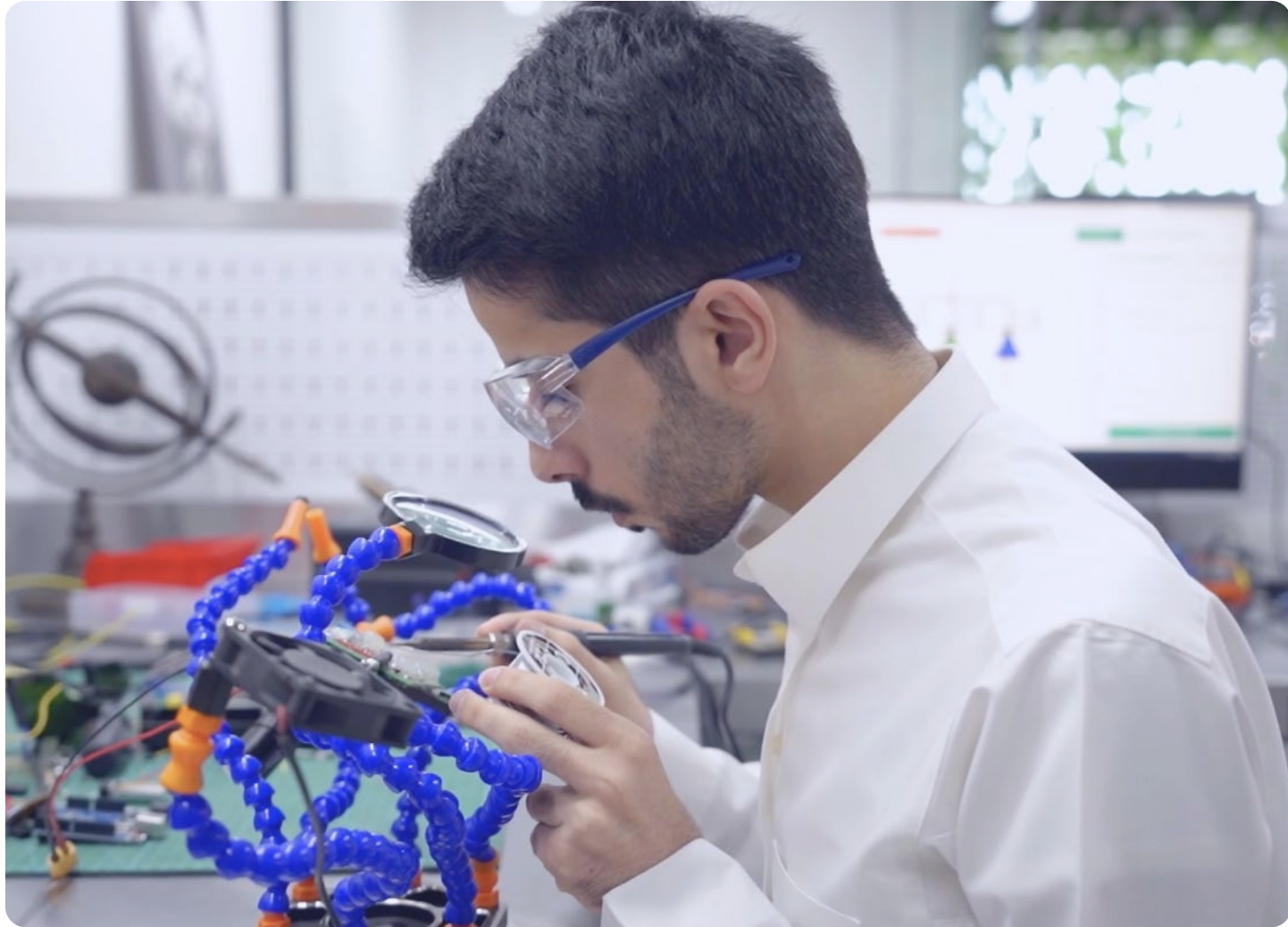
يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية. وقد حُذت بيانات المؤشر وفقاً لتحديث بيانات التعداد السكاني في العام 2024 بناءً على تعداد السعودية للعام 2022؛ بهدف تقديم قراءة أكثر دقة تعكس التقدم المُشاهد في استحداث فرص العمل.

ساهمت الإصلاحات في انخفاض معدل البطالة بين السعوديين؛ بفضل السياسات المتبعة في توظيف الوظائف واستحداث فرص العمل، بدعم من مبادرات استراتيجية سوق العمل وبرنامج تنمية القدرات البشرية التي سعت لتقليص فجوة المهارات في سوق العمل، وهو ما رفع عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى 2.6 مليون موظف بنهاية العام 2025.

يعود الانحراف الطفيف في المؤشر عن المستهدف المرحلي إلى زيادة في عرض القوى العاملة وتراجع جانب الطلب عليها؛ نتيجة لدورة طبيعية، بجانب دخول

نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني خلال 6 أشهر من التخرج %

خط الأساس %13.9	مستهدف 2030 %65
القيمة الفعلية 2025 %47.41	
المستهدف 2025 %56.2	



الملتحقين في سوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني 47.41% وهو ما يعادل 84.3% من المستهدف. ولتحصيح مسار المؤشر، سيستمر العمل نحو المواءمة بشكل أوسع وأشمل بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، والعمل على تقليل التفاوت في الفرص الوظيفية بين المناطق، بجانب معالجة التباين بين خريجي معاهد التعليم التقني العالمية مقارنة بالمحلية.

شهد المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً بين العام 2019 والعام 2022، الأمر الذي دفع إلى رفع المستهدفات المرحلية للمؤشر. ويعود التحسن الملحوظ في أداء المؤشر مقارنة بقيمة خط الأساس إلى التوسع في توفير فرص العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية، والعمل على تهيئة الخريجين بالمهارات والمعارف التي تتواءم مع احتياجات سوق العمل؛ مما أسهم في رفع معدلات التوظيف. وعلى الرغم من هذا الأداء، ففي العام 2025 لم يُحقق المؤشر مستهدفه المرحلي؛ حيث بلغت نسبة

تصنيف المملكة في مؤشر المواهب العالمية

خط الأساس 29	مستهدف 2030 20
القيمة الفعلية 2025 31	
المستهدف 2025 25	



نتيجة المملكة في محور الجاذبية في ظل الجهود الهادفة إلى تهيئة بيئة عمل محفزة ومتطورة، في حين يعزى التراجع إلى عدم تحقيق بعض المؤشرات الفرعية لمستهدفاتها، من أبرزها ضغوط تكلفة المعيشة وخاصة الإسكان في المدن الرئيسية في المملكة، إضافة إلى انخفاض نتائج التقييم الدولي للطلاب (PISA) التي تعد دون مستوى الدول الرائدة رغم تقدمها التدريجي خلال السنوات الماضية. ومن المتوقع أن تسهم الخطط الوطنية في معالجة التحديات المرتبطة بالمؤشرات الفرعية للتصنيف، مما يدفع باستمرار تقدم المؤشر نحو أهدافه المستقبلية وزيادة جاذبية المملكة للمواهب العالمية.

يصدر المؤشر في تقرير المواهب العالمية عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، ويقاس ثلاثة محاور بشكل رئيسي، وهي محور الجاهزية المعني بتوفر الكفاءات، ومحور التنمية والاستثمار في المواهب المحلية وتطويرها، ومحور الجاذبية وتمثل القدرة على جذب المواهب. تقدم ترتيب المملكة في المؤشر من المرتبة 32 في عام 2024 إلى المرتبة 31 في عام 2025، بعد تراجعها إلى المرتبة 36 في عام 2023، إلا أنه لا يزال بعيداً عن تحقيق مستهدفه للعام 2025 بفارق ست مراتب. يعزى هذا التقدم خلال العامين الماضيين إلى تحسن

المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص

الترتيب، درجة

مستهدف 2030 ضمن الخمسة الأوائل
على مستوى دول مجموعة العشرين (0.736 درجة)

خط الأساس (المرتبة 142)
(0.328 درجة)

القيمة الفعلية 2025	(المرتبة 129) (0.544 درجة)
المستهدف 2025	(0.649 درجة)



يصدر المؤشر في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين للبنك الدولي، ويقيس مدى تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الجنسين. وكانت المملكة تقدمت 17 مرتبة بين العامين 2016 و2024 مدفوعة بالإصلاحات والتحول الاجتماعي الشامل، الذي عمل على تمكين المرأة بمنحها فرص زيادة التحصيل العلمي وإكسابها المهارات التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وفتح القطاعات أمامها للعمل، وتوفير المُمكنات لها مثل مبادرات الرعاية والحضانة والنقل. وعلى الرغم من هذا الأداء، فقد سجلت درجة المؤشر ما قيمته 0.544 درجة، وهو أقل من المستهدف المعتمد لمنهجية المؤشر للعام 2025. يُعزى عدم تحقيق المستهدف إلى انخفاض مؤشر مساواة الأجور للعمل المماثل بشكل طفيف، من 0.767 درجة إلى 0.763 درجة محققًا المرتبة 18 عالميًا. كما تراجع مؤشر متوسط الدخل من 0.357 درجة إلى 0.356 درجة محققًا المرتبة 139 عالميًا. وانخفض معدل المشاركة في سوق العمل (نسبة النساء إلى الرجال) بشكل ملحوظ، من 0.433 درجة إلى 0.414 درجة محققًا المرتبة 139 عالميًا. ومع أنّ توليد الوظائف في حالة استمرارية، فإن المؤشر يواجه تحديات يجري العمل على معالجتها، وهي تحديات تتعلق بمحدودية التنقل الجغرافي التي تحدّ من قدرة الباحثات عن عمل على المواءمة بين الفرص المتاحة واحتياجات سوق العمل.

يصدر المؤشر في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين للبنك الدولي، ويقيس مدى تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الجنسين. وكانت المملكة تقدمت 17 مرتبة بين العامين 2016 و2024 مدفوعة بالإصلاحات والتحول الاجتماعي الشامل، الذي عمل على تمكين المرأة بمنحها فرص زيادة التحصيل العلمي وإكسابها المهارات التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وفتح القطاعات أمامها للعمل، وتوفير المُمكنات لها مثل مبادرات الرعاية والحضانة والنقل. وعلى الرغم من هذا الأداء، فقد سجلت درجة المؤشر ما قيمته 0.544 درجة، وهو أقل من المستهدف المعتمد لمنهجية المؤشر للعام 2025. يُعزى عدم تحقيق المستهدف إلى انخفاض مؤشر مساواة الأجور للعمل المماثل بشكل طفيف، من 0.767 درجة إلى 0.763 درجة محققًا المرتبة 18 عالميًا. كما تراجع مؤشر متوسط الدخل من 0.357 درجة إلى 0.356 درجة محققًا المرتبة 139 عالميًا. وانخفض معدل المشاركة في سوق العمل (نسبة النساء إلى الرجال) بشكل ملحوظ، من 0.433 درجة إلى 0.414 درجة محققًا المرتبة 139 عالميًا. ومع أنّ توليد الوظائف في حالة استمرارية، فإن المؤشر يواجه تحديات يجري العمل على معالجتها، وهي تحديات تتعلق بمحدودية التنقل الجغرافي التي تحدّ من قدرة الباحثات عن عمل على المواءمة بين الفرص المتاحة واحتياجات سوق العمل.

نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي الجامعات خلال 6 أشهر من التخرج

%

مستهدف 2030
%75

خط الأساس
%13.3

القيمة الفعلية 2025	%43.34
المستهدف 2025	%54.1



يجري العمل على خطوات تضمن زيادة أكبر وأشمل في المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل؛ إضافة إلى العمل على معالجة التحديات فيما يتعلق بمحدودية نسبة الخريجات الداخلات إلى سوق العمل، وتفاوت الفرص الوظيفية بين المناطق الرئيسية مقارنة بالمناطق الأخرى؛ إذ تتركز الوظائف في المدن والمناطق النشطة اقتصاديًا، مثل الرياض والمنطقة الشرقية ومكة المكرمة؛ مما يؤدي إلى انخفاض معدلات توظيف الخريجين في غيرها. ولتعزيز أداء المؤشر، تُبذل جهودًا تهدف إلى تطوير قطاعي التدريب والتعليم؛ ليكونا داعمين في تزويد الخريجين بالمهارات والمعارف التي تتواءم مع احتياجات سوق العمل.

حقق المؤشر تحسنًا تدريجيًا منذ العام 2018 وحتى العام 2021؛ ليشهد بعد ذلك قفزة من مستويات قريبة من خط الأساس إلى %43 بنهاية العام 2023 الذي تجاوز فيه مستهدفه المرحلي. ويعود ذلك إلى التوسع في توليد الوظائف مدفوعًا بنمو القطاعات غير النفطية، ومبادرات هدفت إلى تقليص الفجوة بين مهارات الخريجين واحتياجات سوق العمل، مثل التدريب على رأس العمل (برنامج تمهير)، وبرامج التدريب الإلكتروني، ومبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف). واصل المؤشر نموه في العام 2025، حيث بلغت نسبة الملتحقين في سوق العمل من خريجي التعليم العالي %43.3 أي ما يعادل حوالي %80 من المستهدف.

وطن طموح

◆ تجاوز المستهدف

◆ حقق المستهدف

◆ قارب على تحقيق المستهدف بنسبة 85% - 99%

◆ دون المستوى المطلوب

عدد الجامعات السعودية المصنفة عالميًا ضمن أفضل 200 جامعة

مستهدف 2030

5

جامعة

خط الأساس

3

3

القيمة الفعلية 2025

5

المستهدف 2025



يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي جاءت في وثيقة الرؤية؛ إذ يتمثل مستهدفه في دخول خمس جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة عالمية، وفق تصنيف الجامعات العالمية (تصنيف شنغهاي، وتصنيف التايمز، وتصنيف QS). تحققت قفزات خلال الأعوام الماضية، تمثلت في دخول أربع جامعات إلى قائمة أهم 500 جامعة عالمية، وتصنيف جامعة الملك سعود ضمن أفضل 100.

هذا الأداء اللافت نتاج عمل وتطوير متسارع بإصلاحات تنظيمية، إلا أن المؤشر لم يحقق مستهدفه للعام 2025؛ والمتمثل في الوصول إلى 5 جامعات ضمن أفضل 200 جامعة عالمية والمحافظة على تنافسياتها حتى عام 2030 وما بعد، حيث دعم الجهود.

ومن المتوقع التقدم في المؤشر خلال المستقبل، في ظل تسارع تنفيذ الخطط الخاصة بتطوير التعليم والتدريب، وإسهام برنامج تنمية القدرات البشرية في دعم الجهود.

هذا الأداء اللافت نتاج عمل وتطوير متسارع بإصلاحات تنظيمية، إلا أن المؤشر لم يحقق مستهدفه للعام 2025؛ والمتمثل في الوصول إلى 5 جامعات ضمن أفضل 200 جامعة عالمية والمحافظة على تنافسياتها حتى عام 2030 وما بعد، حيث

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي جاءت في وثيقة الرؤية؛ إذ يتمثل مستهدفه في دخول خمس جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة عالمية، وفق تصنيف الجامعات العالمية (تصنيف شنغهاي، وتصنيف التايمز، وتصنيف QS). تحققت قفزات خلال الأعوام الماضية، تمثلت في دخول أربع جامعات إلى قائمة أهم 500 جامعة عالمية، وتصنيف جامعة الملك سعود ضمن أفضل 100.

تعزيز فعالية الحكومة

مؤشر المشاركة الإلكترونية

درجة، ترتيب

خط الأساس
0.71 درجة

مستهدف 2030
0.94 درجة ضمن المراتب 10 الأولى

القيمة الفعلية 2024 0.96

المستهدف 2024 0.82

ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية

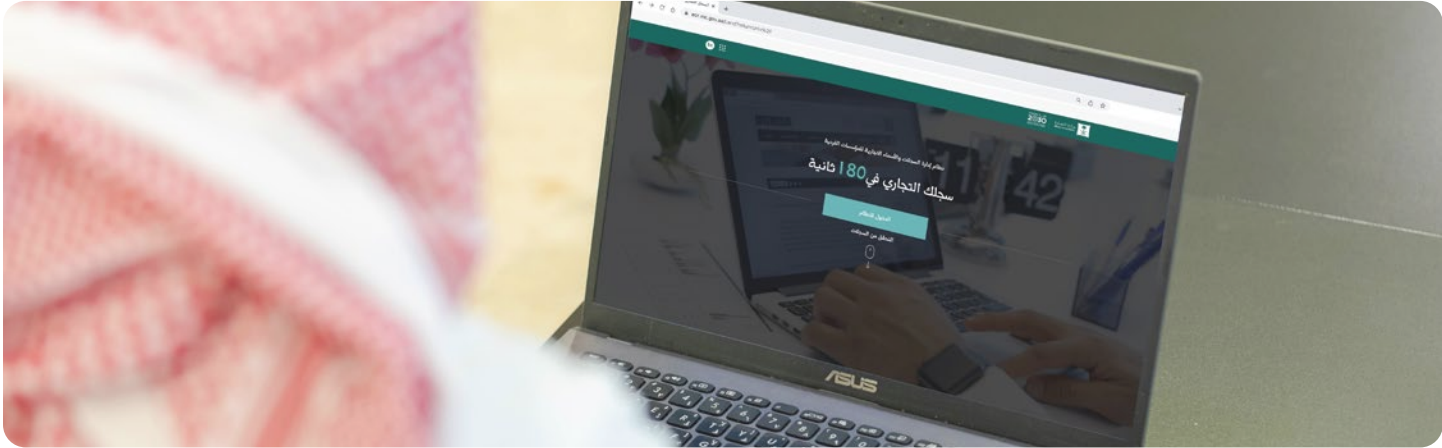
ترتيب

خط الأساس
36

مستهدف 2030
5

القيمة الفعلية 2024 6

المستهدف 2024 26



يعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر قراءة صدرت للمؤشر هي في عام 2024. ويقيس المؤشر ثلاثة مكونات رئيسية تعكس أداء الحكومات في تقديم الخدمات الرقمية ودعم البنية التحتية والمهارات البشرية، وهي مؤشر الخدمات الإلكترونية الذي يقيس مدى توافر وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين عبر المواقع الإلكترونية الحكومية، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات الذي يعكس جاهزية الدولة من حيث انتشار خدمات الإنترنت والاتصالات، ومؤشر الموارد البشرية الذي يركز على مستوى التعليم والمهارات البشرية من خلال معدلات معرفة القراءة والكتابة والتحصيل التعليمي وعدد سنوات الدراسة المتوقعة.

تقدمت المملكة في المؤشر 25 مرتبة في العام 2024 مقارنة بالعام 2022، متجاوزة المستهدف بفارق 20 مرتبة؛ لتأتي في المرتبة السادسة وبفارق مرتبة واحدة فقط عن مستهدف عام 2030؛ مما يعزز الثقة في قدرة المملكة على تحقيق هدفها المتمثل في الوصول إلى المركز الخامس عالمياً بحلول عام 2030.

يُعزى تقدم أداء المملكة إلى عدد من العوامل، من أبرزها تعزيز الحوكمة والتنسيق الفعال ورفع مستوى التعاون بين الجهات ذات العلاقة، ووضع خطط واضحة لتحقيق المستهدفات ومتابعة التنفيذ ورفع التقارير الدورية، إضافة إلى تبني إدارة أداء استباقية من خلال تحليل نتائج التقارير السابقة ومقارنة أداء المملكة بالدول المتقدمة واستخلاص الدروس المستفادة، مع تنفيذ محاكاة لنتائج المؤشر وتوفير المتطلبات اللازمة لتحسين نتائج الخدمات الرقمية ورفع التقارير الدورية للجان المعنية.

وأسهم التمكين التشريعي والفني في التقدم عبر إصدار تشريعات وتنظيمات داعمة للبيئة الرقمية ومعايير التقييم، وتقديم الاستشارات الفنية للجهات ذات العلاقة لضمان تحقيق مستهدفات المؤشرات الفرعية، في تعزيز ترتيب المملكة. إلى جانب مبادرات برنامج التحول الوطني التي دفعت نحو التقدم، ومن أبرزها تطوير امتثال الجهات الحكومية للسياسة الرقمية لرفع مستوى النضج الرقمي، وتعزيز المحتوى المحلي والسوق الرقمي لدعم البيئة الاستثمارية في القطاع الحكومي، وتحسين عملية اتخاذ القرارات الحكومية من خلال التحول الرقمي وتكامل الأنظمة، إضافة إلى إنشاء إطار لتراخيص الخدمات الحكومية يركز على تمكين القطاع الخاص من تقديم خدمات التحول الرقمي والتعاملات الإلكترونية وتطوير المنصات الحكومية.



يصدر المؤشر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UN DESA) كل عامين، وهو استطلاع يقيس ثلاث ركائز، هي المعلومات الإلكترونية ومدى إتاحتها للمواطنين، والاستشارة الإلكترونية وكيفية مشاركة المواطنين ومساهماتهم في السياسات العامة، بالإضافة إلى اتخاذ القرار الإلكتروني الذي يمكن المواطنين من التعاون في صياغة السياسات ونماذج تقديم الخدمات العامة.

حققت المملكة قفزة نوعية في التصنيف بين عامي 2022 و2024؛ إذ تقدمت 36 مرتبة من المرتبة 43 في العام 2022 إلى المرتبة 7 في العام 2024؛ بما مكّنها من تحقيق مستهدف عام 2030 قبل الموعد المحدد بست سنوات.

أتى التقدم في المؤشر في ظل مواصلة وزارة الاقتصاد والتخطيط جهودها؛ لتعزيز المشاركة الإلكترونية عبر تطوير النظام الإحصائي الوطني؛ حيث أطلقت منصة "بيانات السعودية" خلال مؤتمر

"LEAP"؛ بما أتاح للأكاديميين والمواطنين والمستثمرين الوصول إلى بيانات دقيقة ومحدّثة، وأسهم في تعزيز الشفافية ودعم النقاشات وصناعة القرار.

وفي العام 2025، عززت المملكة هذه الجهود من خلال طرح المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (استطلاع) التابعة للمركز الوطني للتنافسية، التي تتيح نشر مشروعات الأنظمة واللوائح وتمكين المواطنين والقطاع الخاص من إبداء الملاحظات والمقترحات حيالها قبل إقرارها؛ بما يعزز ركائز الإتاحة والاستشارة والمشاركة في صنع القرار في إطار التحول الوطني.

ورغم تحقيق المرتبة السابعة عالمياً وتجاوز مستهدف 2030 قبل مواعده، فإن فرص تعزيز التقدم لا تزال قائمة من خلال توسيع نطاق الشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين في صياغة السياسات العامة، بما يعزز مكانة المملكة بين الدول الرائدة عالمياً ويفتح آفاقاً أوسع لمزيد من التطور في الأعوام المقبلة.

الدرجة المحققة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

درجة	خط الأساس
مستهدف 2030	79
القيمة الفعلية 2022	69.9
المستهدف 2022	69.9



الغذائي، من خلال تطوير نظام الإنذار المبكر، وحالات الطوارئ، وإدارة المخزون الاستراتيجي للأغذية، ووضع إطار حوكمة لتشغيل المخزون وتحديد مستويات السلع الأساسية، وربطها بمركز إدارة المخاطر؛ بما يعزز جاهزية المملكة للخدمات واستقرار معدلات توافر الغذاء. بالإضافة إلى استمرار الاستثمار وبناء التعزيزات من الاحتياطات الاستراتيجية من القمح والشعير، وتشجيع المزارعين والقطاع الخاص. كما شملت الجهود الحد من الفاقد والهدر الغذائي وفق المعايير والتجارب العالمية، عبر قياس حجم الفاقد، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وتطوير تقنيات الحصاد وسلاسل التبريد والنقل والتغليف، إضافة إلى حملات التوعية، ودعم طول إعادة التدوير، والاستفادة من المخلفات؛ بما دفع نحو زيادة المعروض الغذائي وتعظيم كفاءة استخدام الموارد. ولتحقيق مستهدف عام 2030، ستستمر الجهود ضمن المبادرات القائمة وتحسين المسارات عبر المتابعة الدائمة، التي تضمن تسريع وتيرة التنفيذ؛ من أجل تحقيق المستهدفات المستقبلية.

يصدر المؤشر عن وحدة المراقبة الاقتصادية التابعة لـ "The Economist"، وآخر قراءات نشرها المصدر للمؤشر هي بيانات العام 2022، ولم يُصدر بعد ذلك بيانات للأعوام التالية. خلال الفترة من العام 2016 إلى العام 2019، شهدت المملكة تحسناً إيجابياً في تصنيفها ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)؛ حيث ارتفعت درجتها من 71.1 إلى 73.5؛ بما يعكس تقدماً ملموساً في تدابير الأمن الغذائي، إلا أن ظروف الجائحة أدت إلى تراجع الدرجة إلى 68.1 في العام 2021؛ نتيجة التأثيرات العالمية على سلاسل الإمداد. ورغم عدم صدور قراءات المؤشر للأعوام 2023 و2024 و2025؛ بسبب توقف التقرير من الجهة المُصدرة، فقد سجلت المملكة منذ العام 2022 أعلى ارتفاع سنوي في أداء المؤشر منذ خط الأساس بمقدار 1.8 نقطة، متجهة نحو تحقيق مستهدفاتها. أسهمت الإصلاحات في إعادة هيكلة المنظومة، وتعزيزت الجهود المتكاملة لبرنامج التحول الوطني، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والهيئة العامة للأمن الغذائي، والجهات ذات العلاقة في تعزيز محاور الأمن

مؤشر الفاعلية الحكومية

درجة، ترتيب	خط الأساس
مستهدف 2030	61.9 درجة (المرتبة 81)
القيمة الفعلية 2023	78.8 درجة (المرتبة 46)
المستهدف 2023	74.5 درجة (المرتبة 62)

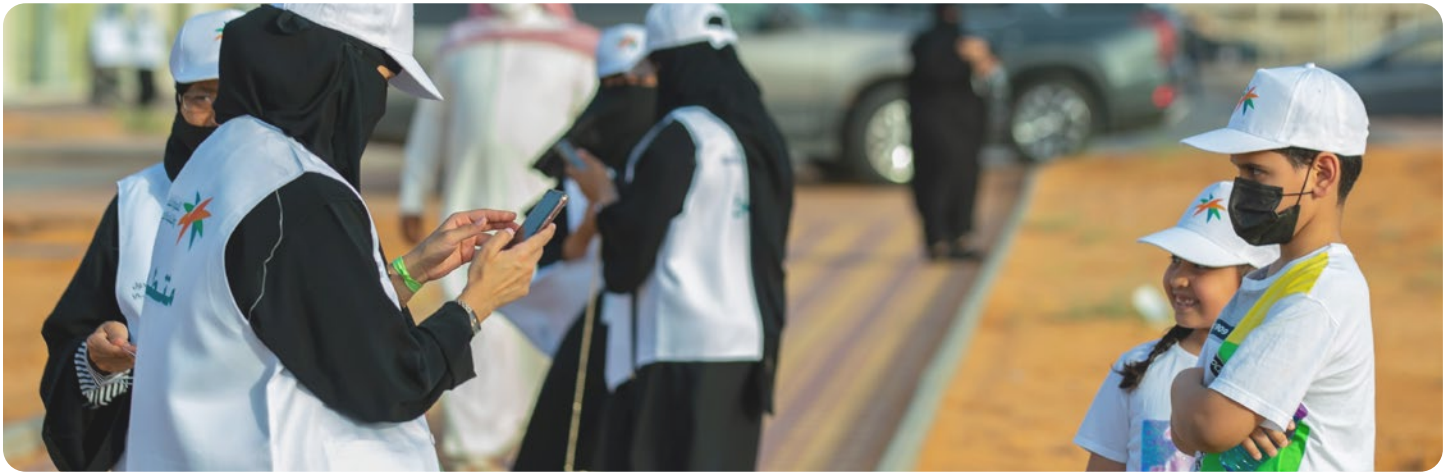


كما أسهم توسيع نطاق تغطية البيانات من قبل مصدر البيانات خلال العام 2023 في رفع التقييم، بعد إدراج مسوحات منشآت الأعمال التابعة للبنك الدولي؛ حيث حققت المملكة أداءً مرتفعاً في عدد من المؤشرات، لا سيما المرتبطة بالكهرباء والنقل والإدارة الضريبية وتقليص المعوقات أمام نشاط القطاع الخاص. في ديسمبر 2025 قام البنك الدولي بتحديث منهجية احتساب أبعاد مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، بما في ذلك مؤشر فاعلية الحكومة، وعليه فإن الأرقام المشار إليها مبنية على المنهجية السابقة؛ حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن درجة العام 2024 وفق المنهجية الجديدة بلغت 66.57%، بما يعادل تحسناً قدره سبع مراتب مقارنة بالعام 2023.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويعكس مستوى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، وكفاءة صياغة السياسات العامة وتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بتطبيقها. تمثل نتائج العام 2023 أحدث قراءة للمؤشر وفقاً للمنهجية المعتمدة؛ حيث حققت المملكة درجة 78.8 متجاوزة مستهدف العام 2023 البالغ 74.5 درجة. ومن منظور الأداء التاريخي، شهد أداء المملكة تحسناً تدريجياً منذ العام 2016 وحتى العام 2018، أعقبه تراجع مؤقت، ثم عاود الأداء تحسنه بشكل ملحوظ خلال الفترة بين العام 2021 والعام 2023، مدفوعاً بالإصلاحات والتعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، إلى جانب تعزيز مصداقية الحكومة وتحسين الجودة البيروقراطية.

تمكين المسؤولية الاجتماعية

مؤشر العطاء العالمي



وأسهمت جهود برنامج التحول الوطني، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والجهات ذات العلاقة في دعم هذا التقدم، من خلال تمكين وتنظيم العمل التطوعي في القطاعين غير الربحي والحكومي، وبناء القدرات المؤسسية، وتأسيس وحدات للتطوع وفق المعيار الوطني السعودي للتطوع، ونشر ثقافة العمل التطوعي عبر برامج التدريب والمنصات، إضافة إلى تطوير منظومة التطوع الاحترافي القائم على المهارات، وتمكين أفراد المجتمع من التطوع التكاملي (بنك الوقت)؛ بما يعزز التكافل الاجتماعي ويرفع مستويات المشاركة المجتمعية ضمن إطار منظم ومستدام.

في العام 2025، حُدثت منهجية القياس وفق تقرير العطاء العالمي؛ حيث أصبح المؤشر مركبًا يقيس درجة وترتيب الدول عبر ثلاثة أبعاد رئيسية، تشمل مساعدة الغريب، والتبرع بالمال، والعمل التطوعي، بجانب إلغاء الترتيب العام الموحد للدول والاكتفاء بترتيب المؤشرات الفرعية، وتحديث الفترة الزمنية للقياس لتشمل العام المعني كاملاً بدلاً من الشهر السابق للمسح، وتغيير مصدر المسح إلى مسح "فوكل داتا" الإلكتروني.

يصدر المؤشر عن مؤسسة المساعدات الخيرية (CAF)، ويهدف إلى تقييم مفهوم العطاء لـ 142 دولة حول العالم، وذلك من خلال ثلاث ركائز رئيسية، وهي مساعدة شخص غريب، والتبرع بالمال، والوقت المخصص للتطوع.

وفقاً للمنهجية لأخر قراءات المؤشر، فقد حققت المملكة ارتفاعاً سنوياً في الأداء منذ العام 2016، وتحسن تصنيفها عالمياً من المرتبة 69 في العام 2023 إلى المرتبة 33 في العام 2024، متجاوزة مستهدفها للعامين 2024 و2025.

أظهرت نتائج العام 2024 أن المملكة حققت أداءً يفوق المتوسط العالمي في نسبة المتبرعين بالمال، حيث بلغت 79% مقارنةً بمتوسط عالمي 64%، أما في بُعد العمل التطوعي فبلغت نسبة المشاركة مستوى المتوسط العالمي بواقع 26%، رغم أن متوسط ساعات التطوع للفرد بلغ 8.7 ساعات مقارنة بـ 8.9 ساعات عالمياً. كما لوحظ وجود فجوة بين إدراك الأفراد لمستوى العطاء الفعلي في المملكة وترتيبها، إذ حققت المرتبة 100 من أصل 101 دولة من حيث تطور الأفراد لمدى كرمهم، مقابل المرتبة 34 عالمياً من حيث نسبة الدخل المتبرع به، وهو ما قد يرتبط بعوامل ثقافية تتعلق بالإفصاح عن التبرعات.

عدد المتطوعين



خلال برامج التدريب والتمكين ونشر الوعي، وتشجيع المنظمات في مختلف القطاعات على طرح فرص تطوعية واستقطاب المتطوعين، وتطوير منظومة العمل التطوعي الاحترافي والمهاري، عبر تمكين التطوع القائم على الخبرات والمهارات التخصصية في القطاعين الحكومي والخاص، إلى جانب ربط العمل التطوعي باحتياجات سوق العمل؛ بما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كُنَّ أفراد المجتمع من التطوع التكاملي (بنك الوقت)؛ لتعزيز التكافل الاجتماعي ضمن إطار منظم ومستدام، يساهم في رفع مستويات المشاركة المجتمعية وترسيخ مفاهيم المواطنة الفاعلة.

يؤكد استمرار تنامي عدد المتطوعين إلى نجاح الجهود الوطنية في تعزيز ثقافة التطوع وترسيخه كممارسة مستدامة للتنمية المجتمعية، وستتوجه الجهود إلى مزيد من العمل للاستمرار في تحفيز المتطوعين وتسجيل أعداد أكبر ضمن المرحلة القادمة.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وشهد زيادة تصاعدية ملحوظة منذ بداية قياسه في العام 2015.

تجاوز المؤشر مستهدفه لعام 2030 قبل الموعد بست سنوات في العام 2024، واستمر المؤشر في أدائه المميز؛ حيث ارتفع إجمالي عدد المتطوعين إلى أكثر من 1.74 مليون متطوع بنهاية العام 2025، متجاوزاً مستهدف عام 2030 البالغ مليون متطوع بنسبة تقارب 75%.

يُعزى هذا التقدم إلى إطلاق وتحديثات المنصة الوطنية للعمل التطوعي، بوصفها أحد المكونات الرئيسية التي أسهمت في تجاوز مستهدف 2030، من خلال ربط الجهات الموفرة للفرص التطوعية بالمتطوعين عبر منصة إلكترونية موحدة، تتيح توثيق الساعات التطوعية، وإصدار شهادات وسجلات التطوع، وتسهيل البحث عن الفرص الملائمة للاهتمامات والتخصصات.

وشملت الجهود بناء ثقافة العمل التطوعي، من

نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية

خط الأساس	%
خط الأساس	30%
مستهدف 2030	90%
القيمة الفعلية 2025	76.83%
المستهدف 2025	75%



أنشطة المسؤولية الاجتماعية. بجانب إقامة ملتقى دولي سنوي للمسؤولية الاجتماعية؛ بهدف تفعيل دور القطاع الخاص بوصفه شريكاً رئيساً في التنمية وتعزيز الممارسات المؤسسية في هذا المجال. كما جرى تشجيع الشركات على تبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية عبر حزمة من المحفزات، وتأسيس جمعيات أهلية معنية، وتنفيذ حملات توعوية تبرز إنجازات قطاع الأعمال في خدمة المجتمع. وبقراءة للبيانات التاريخية ضمن المؤشر، فإنّ التقدم يعكس الأثر الإيجابي للمبادرات ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية، ويؤكد قدرة الشركات الكبرى على تحقيق المستهدفات المحددة لعامي 2025 و2030 في ظل النمو الكبير والبيئة الداعمة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

شهد المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2018 و2025؛ حيث ارتفعت نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية من 30% إلى 76.83%؛ ليتحقق مستهدف العام 2025 البالغ 75%.
يعكس هذا الارتفاع تنامي وعي المجتمع التجاري، بما يشمل الشركات الكبرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بأهمية البرامج الاجتماعية ودورها في دعم نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يأتي متبوعاً بالجهود والإصلاحات، من أبرزها إنشاء اللجنة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية التي كان لها دور محوري في تنسيق ومتابعة تنفيذ المبادرات الاجتماعية عبر مختلف القطاعات. إضافة إلى إطلاق منصة إلكترونية لتشجيع وتسجيل مساهمات القطاع الخاص؛ بما يسهل مشاركة الشركات في

المؤشر الفرعي المتعلق بالوقت المخصص للعمل التطوعي ضمن مؤشر العطاء العالمي

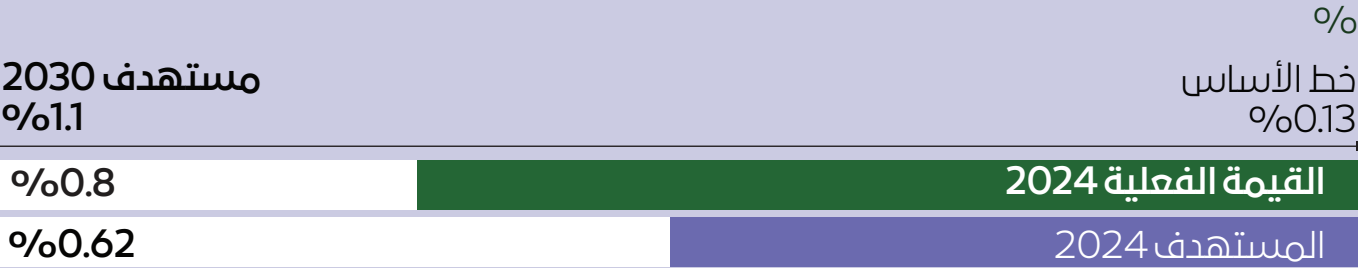
خط الأساس	%
خط الأساس	15%
مستهدف 2030	27%
القيمة الفعلية 2024	24%
المستهدف 2024	18.3%



والحكومي، وبناء القدرات المؤسسية وتوحيد الإجراءات، وتأسيس وحدات للتطوع استناداً إلى المعيار الوطني السعودي للتطوع؛ بما يساهم في تسهيل وتنظيم العمل التطوعي.
من أبرز المبادرات الداعمة، جاءت مبادرات وزارة الصحة لتعزيز العمل التطوعي؛ بالإضافة إلى مبادرات وزارة التعليم، مثل تفعيل التطوع المهاري والاحترافي للمعلمين، وتطوع المعلمين والمعلمات لتعليم الأبناء الأيتام الذي أسهم في دعم الفئات الأكثر احتياجاً، وتمكين تطوع الفتيات لتعزيز مشاركة المرأة في العمل التطوعي.
في العام 2025، حدثت منهجية المؤشر وفقاً لتقرير العطاء العالمي، حيث جرى تعديل آلية القياس ليصبح مؤشراً مركباً يقيس درجة وترتيب الدول عبر ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل مساعدة الغريب، والتبرع بالمال، والعمل التطوعي، مع إلغاء الترتيب العام الموحد للدول والاكْتفاء بترتيب المؤشرات الفرعية، إلى جانب تحديث الفترة الزمنية للقياس لتشمل العام الكامل بدلاً من الشهر السابق للمسح، وتغيير مصدر المسح إلى "فوكل داتا" الإلكتروني.

يُعد المؤشر مؤشراً فرعياً عن مؤشر العطاء العالمي الصادر عن مؤسسة المساعدات الخيرية (CAF)، ويُقاس؛ لضمان جودة واستمرارية العمل التطوعي. وفقاً لآخر قراءات المؤشر، فقد تجاوز مستهدفه السنوي وحقق مستهدفاته المرحلية حتى عام 2027، حيث حقق قفزة من 15% إلى 24%؛ ليقترُب من تحقيق مستهدف عام 2030، وهو ما يأتي استكمالاً للجهود المبذولة لتحقيق التقدم في مؤشر العطاء العالمي، عبر تعزيز ثقافة التطوع والعمل الخيري، وتوفير الفرص التطوعية وتسهيل الوصول إليها.
وأظهرت نتائج العام 2024 أن المملكة بلغت المتوسط العالمي في نسبة المشاركة في العمل التطوعي بنسبة 26%، كما أضح متوسط الوقت المخصص للعمل التطوعي للفرد 8.7 ساعات خلال العام، وهو مستوى قريب من المتوسط العالمي البالغ 8.9 ساعات.
أسهمت جهود برنامج التحول الوطني، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، والجهات ذات العلاقة في تعزيز هذا الأداء من خلال تمكين وتنظيم العمل التطوعي في القطاعين غير الربحي

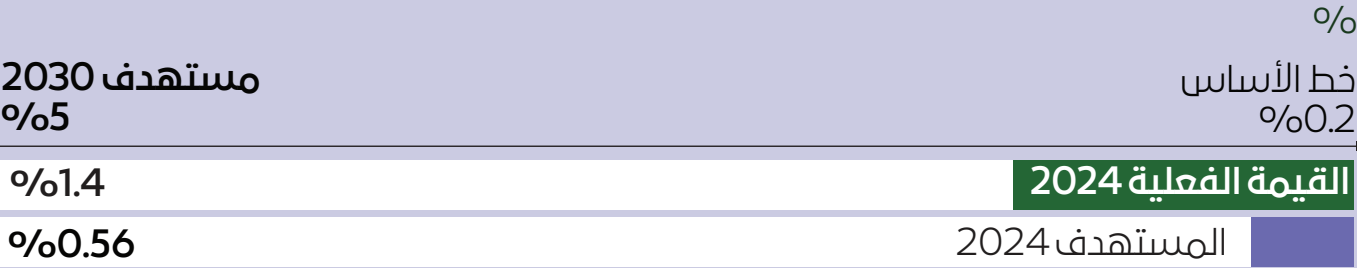
نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة



شملت الجهود تنظيم وتمكين العمل الاجتماعي التنموي، عبر تعزيز الوعي وبناء الثقافة المجتمعية في مجالات التنمية، وتحفيز إنشاء جمعيات ومؤسسات أهلية نوعية، واستحداث أنماط جديدة للعمل الاجتماعي، وتطوير منصات معلوماتية للقطاع غير الربحي، إلى جانب تنظيم الأدوار التنسيقية وتطوير آليات دعم تنافسية. وبالنظر إلى أداء المؤشر التاريخي، فيمكن القول بأن المؤشر يسير في طريقه الصحيح نحو تحقيق المستهدفات وصولاً لمستهدفات عام 2030؛ بما يعكس التوسع المتسارع في دور القطاع غير الربحي، وتعظيم الاعتماد على الخدمات والقيم التي تقدمها منظماتها.

شهد القطاع غير الربحي نموًا متواصلًا في حصته من إجمالي القوى العاملة بين العامين 2017 و2024؛ حيث ارتفعت النسبة من 0.13% إلى 0.8% بنهاية العام 2024، وفقًا لأخر قراءة؛ ليتجاوز المؤشر مستهدفه المرحلي لعامين على التوالي. كانت الجهود والإصلاحات حافزًا لاستمرار تنامي النسبة خلال العام 2024، من أبرزها تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، الذي عمل على إعادة تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة والمؤسسات المرتبطة بالقطاع في المملكة؛ مما دعم نمو القطاع. بالإضافة إلى تسهيل عملية تأسيس الجمعيات والمؤسسات غير الربحية؛ مما زاد من عددها وأسهمت في توليد فرص العمل.

مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي



وجاء أيضًا تعزيز الدور التنموي للقطاع غير الربحي من خلال الأوقاف داعمًا للنمو، بوصفها مصدرًا رئيسًا للتمويل، وذلك عبر تطوير الأنظمة ذات العلاقة وتطبيق حزمة من المحفزات؛ لتشجيع تأسيس الأوقاف وزيادة إيراداتها المالية، وإنشاء صناديق ومؤسسات وقفية متخصصة في المجالات التنموية. تُشير البيانات التاريخية إلى أنّ الأداء يمضي على المسار الصحيح لتحقيق مستهدفات المؤشر وصولاً إلى عام 2030؛ بما يعكس التوسع في دور القطاع وتعظيم مساهمته الاقتصادية، إضافة إلى تنامي الاعتماد على الخدمات والقيم التي تقدمها المنظمات غير الربحية.

يُعد المؤشر أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد أخذ اتجاهًا تصاعديًا من 0.2% حتى وصل إلى 1.4% في العام 2024 بحسب آخر قراءة للمؤشر. دفعت مجموعة من الجهود والإصلاحات نحو نمو مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، من أبرزها تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، الذي عمل على إعادة تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة والمؤسسات المرتبطة بالقطاع في المملكة؛ بما عزز نمو القطاع. كما جرى تأسيس وتسريع تشغيل الوحدات الإشرافية على المنظمات غير الربحية في الجهات ذات العلاقة؛ بما يساهم في تسهيل تأسيس الجمعيات والمؤسسات غير الربحية، وتمكينها من تطوير أعمالها المؤسسية وتفعيل أدوارها، إلى جانب تقديم الدعم والمشورة اللازمة.



اطلع على المزيد

في التقرير السنوي
لرؤية السعودية 2030 لعام 2025





vision2030.gov.sa